المجلـــــة الدوليـــــة

للتدقيق الحكومي

هيئة التحرير

مارجت كراكر، *رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة، النمسا*
مايكل فيرغسون، *المراقب العام، كندا*
نجيب قطاري، *نائب الرئيس، دائرة المحاسبات، تونس*
جين دودارو، *المراقب العام، الولايات المتحدة الأميركية*
مانويل أي بالستيروس، *المراقب العام، فنزويلا*

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للتدقيق الحكومي
جيمس كريستيان بلوكوود (الولايات المتحدة)

رئيس التحرير
هيثر سانتوز (الولايات المتحدة)

مساعد رئيس التحرير
كريستي كونسيرف (الولايات المتحدة)

فريق التحرير والتصميم
خوانيتا ايكين (الولايات المتحدة)
مايك هيكس (الولايات المتحدة)
داريشا بيتس (الولايات المتحدة)
كريستي كونسيرف (الولايات المتحدة)
كريس ستون (الولايات المتحدة)

الإدارة
بيتر نوبس (الولايات المتحدة)
اماندا فاليرو (الولايات المتحدة)

المحررون المساعدون

سكرتارية منظمة الافروساي
سكرتارية منظمة العربوساي
سكرتارية منظمة الاسوساي
سكرتارية منظمة الكاروساي
سكرتارية منظمة الاوروساي
سكرتارية منظمة الاولاسيف
سكرتارية منظمة الباساي
الأمانة العامة للانتوساي
مكتب المراقب العام الكندي
مكتب المراقب العام التونسي
مكتب المراقب العام الفلنزويلي
مكتب مسائلة الحكومة الأميركي

المجلـــــة الدوليـــــة
للتدقيق الحكومي

صيف 2018
المجلد 45، العدد 3

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لسان حال المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (أنتوساي) على أساس ربع سنوي في أشهر يناير (كانون ثاني) و أبريل (نيسان) ويوليو (تموز) وأكتوبر (تشرين أول)، باللغات العربية والانكليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية. وهي مجلة متخصصة تهدف إلى تحسين مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها . إن الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

للاشتراك بالمقالات والتقارير الخاصة ومفردات الأخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب مسائلة الحكومة على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
441 G Street N.W. Room 7814
Washington D.C. 20548,
USA

(phone:202-512-4707, Fax: 202-512-4021
E-mail: intosiajournal@gao.gov)

نظرا للدور الذي تنهض به المجلة كوسيلة تعليمية فان الم قالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية ، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة . هذا و نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية النواحي النظرية من الرقابة. للاطلاع على تعليمات النشر يرجى زيارة الموقع أدناه:
http://www.intosaijournal.org/aboutus.html

توزع النسخة الالكترونية من المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول عليها من موقع الانتوساي التالي على شبكة الانترنت:
www.intosai.org/ **وعلى موقع المجلة** ***intosaijournal@gao.gov***

في هذا العدد

4 المقال الافتتاحي

6 أخبار موجزة

15 مقالات رئيسية

جهود التنمية المستدامة تغير وجه العالم

البحث عن سبل جديدة للتدريب على التدقيق وبناءالقدرات ومعالجة الاستدامة

تطبيق المعايير وتبادل المعرفة في تدقيق التعافي من الكوارث

تطبيق الدروس المستخلصة لرفع مستوى النزاهة

27 من داخل الانتوساي

37 انجازات التعاون بين الانتوساي والمانحين من خلال الشراكة

43 اضاءة على بناء القدرات

التغيير يحتاج إلى ارادة شخص

بقلم، الدكتور اروناسدولكيز ، المدقق العام لجمهورية ليتوانيا

نظرا لمحدودية موارد الدولة، فان الرغبة باكثر من الضروريات هو امر ينذر بالخطر. فنحن بطبيعتنا نميل في الاغلب لرؤية الجوانب الايجابية فيما يتعلق بطموحاتنا . وقلما يتبادر الى ذهننا بان تحقق احلامنا يصاحبه ثمن يدفعه شخص آخر . ما الذي سيحدث لو قمنا بافعال دون التفكير بالعوا قب الممكنة ؟ فعواقب الرغبة غير الصحيحة تفضي الى تحقق افعال اخرى غير صحيحة. وما لم يُحال دون حدوث ذلك، تتفاقم العواقب العكسية الى حد كبير.

وليست ليتوانيا ليست باستثناءٍ هنا. فمع محدودية الموارد ، تنشأ مهمة صعبة، الا وهي تخصيص تلك الموارد بطريقة تحقق النمو الاقتصادي. اذ لا ينبغي التغاضي عن ا لعمليات التي هي بحد ذاتها غاية . تكشف عمليات التدقيق التي نفذها جهاز الرقابة الليتواني عن ان اهداف البرامج الرئيسية والفرعية واجراءاتها ومعاييرها التي تمول باستخدام اموال الموازنة العامة هي عادة مايتم وضعها بطريقة مصطنعة . وبالتالي يزداد العبء الإداري وليس ثمة قيمة مضافة متحققة.

كانت النية عند وضع نظام الإدارة العامة المستند الى الادلة والموجه نحو النتائج في ليتوانيا هي استخدام بيانات الاداء بصورة اساسية لتحسين الاداء. وان استخدام هذه البيانات حصراً للإبلاغ ينطوي على اثار سلبية عديدة مثل معايير الاداء المبالغ بها و المضاربات حول قيم المعايير و ا لهدف الذي يرمي الى مجرد تنفيذ مجموعة من المتطلبات بدلا من تحسين ا النتائج على نحو ملموس .

اشار الدكتور نوربيرتواينر العالم والرائد في مجال نظرية علم التحكم الالي و الذكاء الاصطناعي في مؤلفاته العلمية الى ان ما علينا فعله هو السعي لتحقيق الاهداف و توقع النتائج التي هي حقاً ضرورية (لا مجرد انها تبدو كذلك). وقد افضت الدراسات العلمية حول قضايا الادارة الى استخدام عبارة "تأثيرمخلب القرد " . وترمز هذه العبارة الى الخلل و عدم القدرة على التوقع على صعيد اي عملية عندما يصاحب النتيجة الايجابية المتوقعة عواقب سلبية غير مقصودة مسببة خسائر تفوق النتائج الايجابية، وفي الوقت ذاته ، تقلل من قيمتها تدور القصة حول عائلة مكونة من زوج وزوجة وابنهما جالسين قرب نار دافئة يستمعون الى قصص يرويها صديق عاد للتو من مهمة في الخارج. واظهر للعائلة مخلب قرد مجفف جلبه معه ، و على ما يبدو ان كل من يملك هذا المخلب الغامض يُمنح ثلاث امنيات . وبرغم ان الامنيات (والنتائج) تبقى لغزاً، الا ان الحكاية التي نسجها الصديق هي قصة مأساوية. ولم تردع هذه القصة المشوقة الاب عن سحب المخلب من النار . وبعد مغادرة صديقه، غادر الابن الى العمل ، وبداعي الفضول، جرب الاب حظه متمنيا الحصول على المال . تحققت امنية الاب ، حيث قرع الباب كاتب من المصنع الذي يعمل فيه الابن وقدم للعائلة مائتي جنيه. وكان المبلغ تعويضاً عن حادثة المصنع التي اودت بحياة الابن. وتمنت الام امنية اخرى عفوية لارجاع الابن المتوفي الى الحياة مجددا . وسُمع قرع شديد على الباب فسارع الاب الى طلب امنية ثالثة هي رفض جميع الامنيات وقت فتح الباب ليجد الابن واقفا هناك في حالة مروعة بسبب الحادثة .

تسبب المخلب ، وهو رمز الطمع، بتمني رغبات صاحبتها احداث مروعة تولدت من افكار انانية . وبتشبيه المخلب بيد السلطة العامة والقرارات التي تتخذها بها فانه يشير الى ان على اولئك المخولين بأتخاذ القرارات ان ياخذوا بنظر الاعتبار العواقب الحقيقية باستمرار.

ان الحكمة من هذه القصة هي ذات شقين : الاول هو ان تكون لديك الشجاعة للتعلم من الاخطاء والاستثمار في أنظمتنا التعليمية العامة لتعزيز مثل هذا التعليم المبني على التجارب.

علينا تعلم كيف نتعلم من أخطائنا بثقة. هل تجسدت اولوياتنا الوطنية في موازنة الدولة ام كانت محض كلام رنان ؟ هل بوسعنا تحديد المسائل التي تضيف قيمة والاتفاق عليها؟

ان التحدث بصراحة حول كيفية التعامل مع تمويل التعليم هو اكثر اهمية من اي وقت مضى . فلاكثر من عشر سنوات، كانت نتائج التعليم في ليتوانيا دون المتوسط لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

حيث يتناقص عدد المدارس بنسبة ابطأ من عدد الطلاب . و ان نتائج التعلم في المدارس الريفية الاصغر حجماً هي ادنى من تلك التي في المدن الاكبر حجماً مما يؤدي الى زيادة التهميش . وترى الدراسات التي تتناول مستقبل التعليم ان الطلاب ذوي نتائج التعلم المتدنية يشكلون عبئاً عاما محتملاً –اذ لن يستطيع معظمهم العيش والعمل بشكل مستقل وسيكون ون بحاجة الى الاعالة.

ان لخلق القيمة المضافة تأثيرا وطنيا ايجابيا جدا من حيث حل المشاكل الاجتماعية ، مثل الهجرة والتهميش الاجتماعي . وبهذا الشكل تكون الخطوة المهمة الاولى هي تحديد تلك الاهداف بشكل واضح لا لبس فيه . ثانيا، يتعين منح الاولوية للاجراء ات التي تهدف الى زيادة القيمة المضافة . ثالثا، يجب ان لا تركز نشاطات مؤسسات القطاع العام على الوظيفة الاجتماعية والمحافظة على العمل بل على ضمان ان تكون جودة الخدمات العامة بأعلى مستوى ممكن. ان مثل تلك التغييرات تحتاج الى من يُحدثها . لذلك، يجب العمل على تخصيص اجور اعلى لموظفي القطاع العام ومن شأن ذلك ان يزيد من امكانية جذب موظفين ذوي كفاءة عالية و حماس كبير . وانه لهدف طموح جدا.

وما الاكثر طموحاً من ذلك ؟

انه فعل الأمور الت ي تكون ذات معنى فقط . فيشير علماء الاجتماع عادة الى لاعقلانية السلوك البشري وتبين قصة مخلب القرد القصيرة ان الطموحات الشاذة تؤدي الى عواقب سلبية لا يتسبب بها شئ معين بل النظام الذي تعيش فيه الشخصيات.

ولا يمكن تحقيق أي شيء ذو معنى بمخلب قرد، فأنه ببساطة سيجد مضيفاً اخر ليستمر تداوله في سوق الطمع .

الا يذكرنا ذلك بالحالة التي ينتقل فيها خطر محدق –جفاف حوكمة الموازنة كمخلب القرد- من ادارة سياسية لاخرى؟

إذا طلبنا مائتي جنيه من موازنة الدولة دون مناقشة الشروط بشكل صريح وواضح ، فأننا ربما في الواقع، سنق بل هذا المبلغ بغض النظر عن العواقب. ومع ذلك، اذا لم نتفق على الامر الذي يضيف قيمة و شكل نتائج الاستثمار العادلة والاخلاقية ، فعندئذ قد نسمع طرق "شبح النتائج "على بابنا.

أخبار من الأجهزة الرقابية العليا حول العالم

خبر من بيلاروسيا

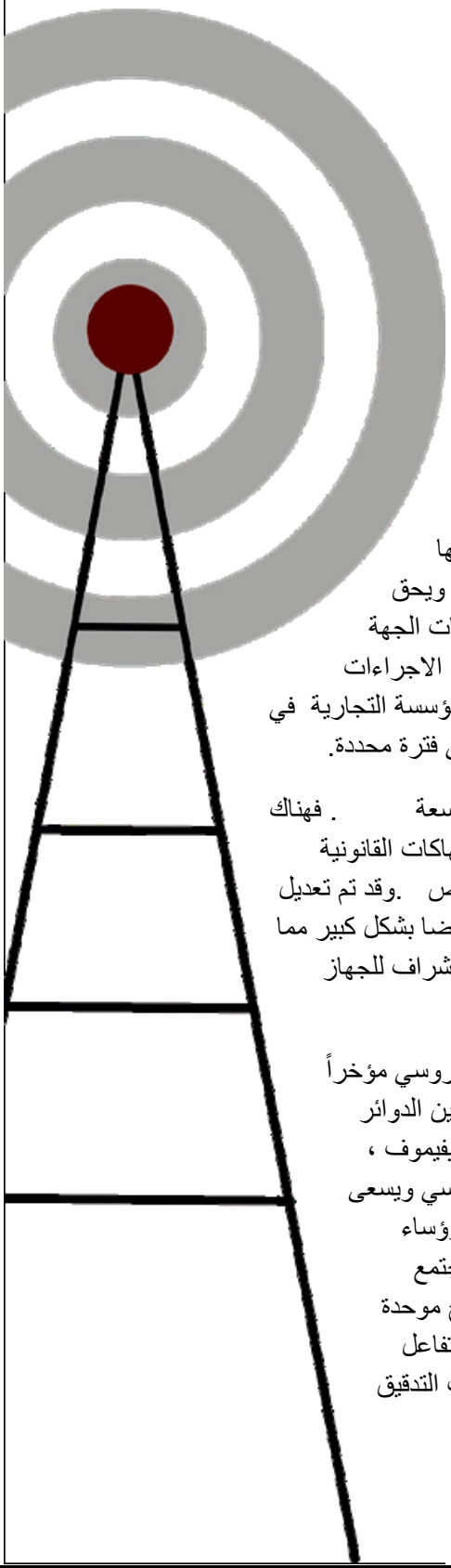

نظام الرقابة والاشراف يخضع للاصلاح في جمهورية بيلاروسيا

اصبحت التغييرات في التشريع الذي ينظم النشاط الاشرافي سارية المفعول في جمهورية بيلاروسيا من 1 كانون ثاني 2018. وضعت هذه التجديدات ، المحددة في المرسوم الجمهوري " حول اجراءات تحسين النشاطات الرقابية (الاشرافية) "، من قبل مجموعة العمل التي شكلت خصيصا لهذا الغرض والتي تتراسها لجنة الرقابة الحكومية (الجهاز الرقابة العالي البيلاروسي).

يخفض التشريع الجديد من هيئات الرقابة ا لمخول لها باجراء عمليات التدقيق بنسبة الثلث وينص على العديد من الاجراءات التي تهدف الى تقليل قيود او تعليمات التدقيق على المؤسسات التجارية ، مثل الشروط الاكثر صرامة لعمليات التدقيق و القيود الخاصة بعدد اعمال التدقيق و مجموعة المسائل المسموح بتدقيقها.وابتداءً من 2019 ، سيتم تطبيق عمليات التدقيق الانتقائية في الهيئات الاشرافية وستنفذ استناداً الى معايير تقييم المخاطر في الوقت الذي يؤخذ فيه بالاعتبار المعلومات المتوفرة المتعلقة بالانتهاكات المحتملة للتشريع من قبل الجهة الخاضعة للتدقيق . سيتم نشر جدول اعمال التدقيق الانتقائية على الموقع الالكتروني لجهاز الرقابة العالي البيلاروسي ، في محاولة لتحقيق مزيد من التواصل مع اصحاب المصالح والشفافية .

ان للشروع بعمليات التدقيق غير المجدولة قيود متزايدة ، مع استبعاد قرابة 50 بالمائة من الاسباب لاجراء عمليات ال تدقيق تلك . ستنفذ عمليات التدقيق غير المجدولة اساساً اذا كان لهيئات الاشراف معلومات موثوقة حول انتهاكات التشريع او كانت متيقنة من وجود خطر بعينه ، مثل خطر يهدد صحة وحياة الانسان و ضرر يلحق بالبيئة وامن الدولة والممتلكات .

سيشكل استخدام المؤسسة التجارية لأموال الموازنة وتمويلات ادرجت الاليات الاضافية التي تحمي الحقوق والمصالح المشروعة للشركات في التشريع الجديد .وتم توسيع فئات اولئك اللذين يمتلكون حقوق استئناف القرارات والاجراءات المنصوص عليها من قبل الجهة الرقابية . ويحق للمحكمة حصراً تعليق نشاطات الجهة الخاضعة للتدقيق، ولن تطبق الاجراءات المتعلقة بالمسؤولية بحق المؤسسة التجارية في حال عولجت الخروقات في فترة محددة.

للمدققين اليوم مسؤوليات موسعة . فهناك المسؤولية الادارية عن الانتهاكات القانونية الجسيمة على وجه الخصوص .وقد تم تعديل صلاحيات الجهاز الرقابي ايضا بشكل كبير مما زاد من نشاطات الرقابة والاشراف للجهاز الرقابي .

وشكل جهاز الر قابة البيلاروسي مؤخراً مجلس نشاطات الرقابة ما بين الدوائر والذي يترأسه السيد ليونيد انيفيموف ، رئيس جهاز الرقابة البيلاروسي ويسعى المجلس ، الذي يضم ايضا رؤساء الهيئات الحكومية وممثلي مجتمع الاعمال ، الى صياغة مناهج موحدة للنشاطات الرقابية وتنسيق التفاعل المؤثر في تخطيط عمليات التدقيق والفحص وتنظيمها وتنفيذها.

خبر من اوكرانيا

البرلمان الأوكراني يعين رئيساً جديدا لغرفة المحاسبة

عين البرلمان الاوكراني السيد فاليري باتسكان رئيساً لغرفة المحاسبة الاوكرانية في 15 اذار 2018.

ولد السيد باتسكان في 21 نيسان 1975 ، في قرية زولوتريف في مقاطعة كاست - زاكارباتياوبلاست(اوكرانيا) . في سنة 1999، تخرج من جامعة اوزغورود الحكومية وبتخصص القانون والاعمال المصرفية . تخرج من الاكاديمية الاقاليمية لادارة شؤون الموظفين حيث حصل على شهادة الماجستير في التأهيل المصرفي . وحصل السيد بتسكان على شهادة الدكتوراه في القانون و اصبح المحامي الفخري لاوكرانيا لسنة 2017.

بدأ السيد باتسكان حياته المهنية كرئيس قسم الشؤون القانونية في لجنة مكافحة الاحتكار في المكتب الاقليمي في زاكارباتيا في اوكرانيا الكائن في بيريشين ، زاكارباتيا ، اوبلاست . عمل كمشاور قانوني في دائرة غابات بيريشنسكي للفترة من 2000-2001 وبعدها انتقل الى معهد اوغستين فولوشيتز اكارباتي اللاكاديمية الاقاليمية لادارة شؤون الموظفين في اوزهورد ، حيث عمل كمحاضر اول واستاذ مساعد بالوكالة ونائب رئيس قسم القانون. وفي الفترة من 2002-2004، كان نائب مدير ومدير بالوكالة لفرع ازهورد لمصرف برايفت بانك وبعد ذلك عمل كمدير لمصرف انديكس فرع زاكارباتيا في ازهورد . وكان مدير عام كارات موتور في بريشين ، زاجاروتو اوبلاست للفترة 2008- 2012.

وانتخب السيد باتسكان عضواً في البرلمان الاوكراني في كانون اول 2012 ، حيث ترأس اللجنة البرلمانية للمؤتمر السابع لحقوق الانسان والاقليات القومية والعلاقات بين الاعراق .وعمل السيد باتسكان كرئيس للجنة الفرعية الخاصة بالعلاقات مع الأوكرانيين المقيمين في الخارج.

خبر من طاجكستان

جهاز الرقابة الطاجاكستاني يحتفي برئيسه الجديد

اختارت جمهورية طاجاكستان السيد شيليزوداكاراخون رئيساً لغرفة الحسابات. وبترشيحه من رئيس جمهورية طاجاكستان، وافق البرلمان الطاجاكستاني عليه في 21 شباط 2018.

ولد في 30 كانون ثاني 1961 ، وعمل في مجال الاقتصاد والما ل خلال مدة عمله وقد تبوأ مناصب عليا في مختلف الهيئات الادارية الحكومية . وقبيل تعيينه في غرفة الحسابات ، عمل كرئيس قسم في الدائرة المالية لاقليم ختلون التابعة لوزارة المالية في جمهورية طاجاكستان. تخرج من كلية المحاسبة في جامعة طاجك الحكومية للتجارة في 1990.

للمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بغرفة الحسابات الطاجاكستانية عبر البريد الاليكتروني . pressa@sai.tj.

خبر من ايسلندا

المراقب العام الجديد لايسلندا يتسنم منصبه

تولى السيد سكولي ايغرت ثوردارسون رئاسة المكتب رسميا كمدقق عام لايسلندا في الاول من ايار 2018. وسيعمل السيد ثوردارسون المنتخب بالاجماع من البرلمان الايسلندي لفترة ست سنوات . ولقد جاء خلفاً للسيد سيفين اراسون الذي تقاعد في 30 نيسان 2018 بعد 10 سنوات من الخدمة.

وقبيل تولي المنصب كمدقق عام، حصل السيد ثوردارسون على خبرة ثرّة من عمله في الدوائر الضريبية الايسلندية ، حيث عمل فيها لمدة 37 سنة ،وبضمنها عمله كمدير عام لادارة الضرائب . وادوار اضافية تشمل نائب مدير ادارة الضرائب ومدير التحقيقات الضريبية.

يحمل السيد ثوردارسون شهادة في القانون (دبلوم قانون) من جامعة ايسلندا ويتطلع الى المشاركة في التعاون المهم بين اجهزة الرقابة العليا ، على الصعيدين الثنائي ومتعدد الاطراف، ضمن اطار عمل المنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا (الانتوساي) والمنظمة الاوروبية لاجهزة الرقابة العليا (اليوروساي)، كذلك مع الاجهزة الرقابية العليا الزميلة في الدول الاسكندنافية .

خبر من كازاخستان

تعيين رئيس جديد للجنة الحسابات لمراقبة تنفيذ الموازنة

عينت السيدة نتاليا غودونوفا رئيسةً للجنة الحسابات للرقابة على تنفيذ موازنة جمهورية كازاخستان في شباط 2018.

بدأت السيدة ناتاليا حياتها الوظيفية كخبيرة اقتصادية في مصرف اكروبرم الاورال في 1993 وعملت في مناصب رفيعة المستوى بضمنها مستشارة خبيرة اقتصاد في وك الة التجارة التابعة لجمهورية كازاخستان في جمهورية روسيا الاتحادية ومستشارة محافظ اقليم مانغيستاو و مستشارة نائب رئيس وزراء جمهورية كازاخستان ونائب محافظ اقليم كيزيلوردا و امينة حزب نوراوتان وعضو في مفوضية الانتخابات المركزية في جمهورية كازاخستان .

حصلت السيدة غودونوفا على مؤهلات من المعهد الزراعي لغرب كازاخستان (كخبيرة اقتصادي) و الاكاديمية المالية التابعة لحكومة روسيا الاتحادية . وتتضمن التكريمات والجوائز التي حصلت عليها : شهادة فخرية من جمهورية كازاخستان(2008) و وسام كورميت (2016) .

تغيير تسمية مكتب المدقق العام وتعيين قيادات جديدة

يعرف مكتب المدقق العام التايلندي الان بتسمية " مكتب التدقيق الحكومي في مملكة تايلند".

عين الجنرال شاناتاب إندامرا كرئيس للجنة التدقيق الحكومية في أيلول 2017 لولاية مدتها سبع سنوات.

وهو حاصل على بكالوريوس العلوم من أكاديمية شولاشومكلا والملكية العسكرية ودرجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة ساريباتم ، حيث تخصص في السياسة العامة وإدارة شؤون الموظفين ، كما أكمل برنامج الدبلوم من كلية الدفاع الوطني في تايلاند.

خدم الجنرال شاناتاب إندامرا في الجيش حيث عمل في المجالات المتعلقة بالتمويل والمحاسبة وإدارة الميزانية والتدقيق الداخلي. وفي دوره المدني، فلقد عمل مع ديوان المظالم كعضو في اللجنة الدائمة لمجلس الشيوخ المعنية بالتحقيق في الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة في تايلند.

وقد كرم من قبل مركز الارتقاء بالاخلاق كنموذج للنزاهة.

عُين السيد براجاك بوونيانغ في منصب المدقق العام في فبراير 2018، وسيعمل لولاية امدها ست سنوات.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في نظرية الاقتصاد يات من جامعة غرفة التجارة التايلندية وماجستير في الاقتصاد المالي من المعهد الوطني لإدارة التنمية.

كما أكمل برنامج الدبلوم من كلية الدفاع الوطني في تايلاند وله شهادة معتمدة في القانون الإداري للمحكمة الإدارية.

عمل لدى مكتب التدقيق التايلندي لأكثر من 30 عامًا، وهو رائد في دعم مبادرة تدقيق الأداء في مكتب التدقيق التايلندي وتطويره.

للمزيد من المعلومات حول مكتب التدقيق الحكومي في مملكة تايلند، يرجى بزيارة الموقع الالكتروني www.oag.go.th.

جهاز الرقابة العالي في بيرو ينفذ استراتيجيات جديدة في مكافحة الفساد

يحتفل جهاز الرقابة العالي في بيرو بسن قانون الدعم المؤسساتي ونظام الرقابة الوطنية ، والذي صادق عليه مؤخرا البرلمان البيروفي .
يهدف هذا القانون الى زيادة الشفافية فضلا عن تحديث وتعزيز القدرات في فرض العقوبات والقدرات الاشرافية في الاستخدام المناسب للموارد العامة .

سينفذ جهاز الرقابة في بيرو العديد من المبادرات المبتكرة من خلال هذا القانون لرفع جودة المعايير في الرقابة الحكومية والشروع في هيكلية جديدة وتعزيز الشفافية .

يعتزم جهاز الرقابة العالي في بيرو الى نشر جميع تقارير التدقيق وزيادة جودة التدخل العام للحصول على نتائج ايجابية وسريعة و كفوءة لاستعادة ثقة المواطنين في المؤسسات والهيئات الحكومية .

من اجل مكافحة المستويات العالية من الفساد في القطاع العام، سيتم اعادة تصميم "الاجراءات الادارية الخاصة بفرض العقوبات " لضمان تطبيق العقوبات بشكل سريع والتي يمكن التنبؤ بها في الحالات الجسيمة لسوء السلوك الوظيفي . يعتبر التدقيق على موظفي الدولة العموميين من خلال الوصول المباشر الى قواعد بيانات نظام الرقابة الوطني إجراءا إضافيا سيعمل جهاز الرقابة العالي في بيرو على استخدامه.

من الجوانب ذات الصلة بهذا القانون ه و امكانية فرض العقوبات الادارية لجهاز الرقابة العالي في بيرو على الموظفين العموميين و المسؤولين المنتخبين عن طريق التصويت الشعبي . ان لجهاز الرقابة العالي في بيرو 120 يوما لتأكيد المعلومات حول الاف الاقرارات من الموظفين العموميين المتعلقة بالدخل والموجود ات والضرائب . سينفذ هذا الاجراء الشامل و الدائم بدون أي قيود.

بعد التنفيذ الكامل لهذا القانون، يخطط جهاز الرقابة العالي في بيرو الى انهاء استخدام فروع الجهاز الرقابي في البلديات و الحكومات الاقليمية من اجل اظفاؤ الطابع المركزي على الجهود الادارية .

LA CONTRALORÍA
GENERAL DE LA REPÚBLICA

توقيع جهاز الرقابة العالي في بيرو عددا من الاتفاقيات لتوسيع الجهود المشتركة للاجهزة الرقابية العليا

ابرم جهاز الرقابة العالي في بيرو اتفاقيات التعاون المشتركة بين المؤسسات مع الاجهزة الرقابية العليا للسلفادور وغواتيمالا في سان سلفادور - السلفادور بتاريخ 19 اذار 2018. تهدف الاتفاقيات الى تسهيل المساعدة الفنية و التدريب وتبادل المعلومات ومشاركة افضل الممارسات في تطوير عمليات التدقيق المنسقة و المتزامنة والبيئية سعيا الى تعزيز الامكانات المشتركة. صورة للمشاركين على يسار الصفحة

ابرم كل من جهازي الرقابة العليا في بيرو و بنما ، اتفاقية تعاون في مدينة بنما - بنما ، من اجل انشاء اطار عمل عام لتطوير وتسهيل التعاون بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك ، وعلى وجه الخصوص المساعدة الفنية الخاصة التي تنطوي على وجود مهنيين من ذوي المؤهلات والخبرات المعتمدة في مختلف مجالات الرقابة الحكومية. تهدف الاتفاقية ايضا الى العمل معا على التدريب من خلال تطوير النشاطات الأكاديمية المهنية ، مثل المؤتمرات والحلقات الدراسية و ورشات العمل وبرامج منح المؤهلات حول موضوع الرقابة الحكومية . صورة للمشاركين على يسار الصفحة

التقى رؤساء كل من جهازي الرقابة العليا في بيرو وهندوراس في تيغوسيغالبا - هندوراس لتوقيع مذكرة تفاهم في 20 شباط 2018 . سيقدم الجهاز الرقابي العالي في بيرو المساعدة الفنية لدعم جهاز الرقابة العالي في هندوراس عند اعداد خطته الاستراتيجية للاعوام 2018-2023 والتخطيط المتعدد السنوات والذي سيستند ع لى اطار عمل قياس الاداء وذلك بصفته رئيسا للجنة تقييم الاداء للاجهزة الرقابية العليا ومؤشرات الاداء التابعة لمنظمة اجهزة الرقابة العليا في امريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي . ستساعد هذه المهام جهاز الرقابة العالي في هندوراس على تحقيق الاهداف المؤسساتية بطر يقة تتماشى مع الاعراف الدولية وتقديم القيمة والفائدة لم واطنيها . صورة للمشاركين على يسار الصفحة

خبر من الارجنتين

جهازالرقابة العالي الارجنتيني يستضيف اجتماع الجمعية العمومية لمنظمة اجهزة الرقابة العليا في امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الاولاسيف) لسنة 2018

سيستضيف مكتب التدقيق الوطني لدولة الأرجنتين (AGN) – الجهاز الرقابي العالي للدولة الاجتماع الثامن والستون لمجلس الادارة والاجتماع الثامن والعشرون للجمعية العمومية لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (الاولاسيفس) لسنة 2018 في بوينس آيرس في الأرجنتين للفترة 9-12 تشرين اول 2018

سيعقد اجتماع مجلس الإدارة في مقرات مكتب التدقيق الوطني الارجنتيني وستقام مراسم افتتاح الاجتماع والجلسات العامة في في فندق باناميريكانو بوينس آيرس.

بالنظر الى القرار الإجماعي الذي اتخذه جهاز الرقابة العالي الأرجنتيني باستضافة الاجتماع الثامن والعشرين للجمعية العمومية لمنظمة الاولاسيفس في الاجتماع السابق الذي انعقد في مدينة اسانسيون في الباراغواي ، فلقد عمل المكتب بشكل مكثف لضمان تلبية جميع احتياجات المشاركين.

نظرًا للأحداث الدولية الأخرى التي تجرى تزامنا مع وقت انعقاد الاجتماع الثامن والعشرين للجمعية العمومية ، يوصى بشدة بالقيام جميع اجراءات السفر في أقرب وقت ممكن.

لمزيد من المعلومات ، تابع موقع مكتب التدقيق الوطني عبر الرابط : www.agn.gov.ar

---

خبر من السعودية

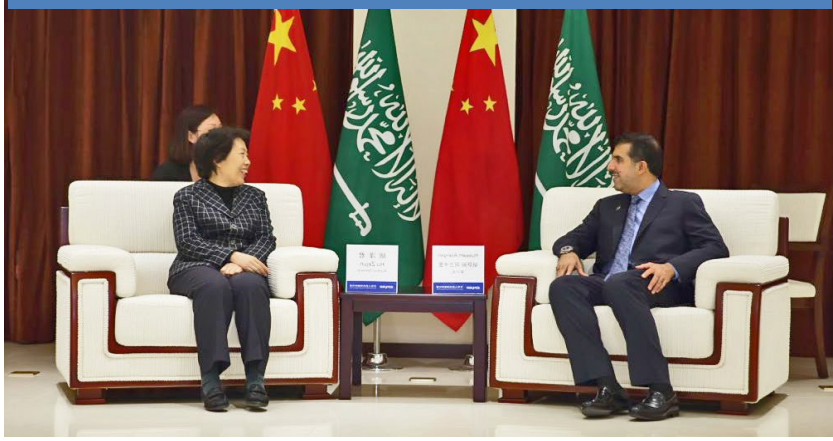

- شارك ديوان المراقبة العامة للمملكة العربية السعودية في اجتماع مجلس الادارة السابع والخمسين للمنظمة العربية لاجهزة التدقيق العليا (الاربوساي) الذي انعقد في تونس للفترة 27-29 اذار ، 2018.
- شارك وفد من ديوان المراقبة العامة السعودي برئاسة معالي السيد حسام العنقري – رئيس ديوان المراقبة العامة في ورشة عمل المنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا حول " الاصلاح التنظيمي والتحديث المالي " التي تستضيفها مكتب التدقيق الوطني في جمهورية الصين الشعبية للفترة من 28-29 اذار 2018 .
- عقد ديوان المراقبة ا لعامة الندوة السنوية الخامس عشر في ايار 2018 في الرياض التي ركزت على " تدقيق تنفيذ اهداف التنمية المستدامة :تحديات و قضايا مرحلة الجاهزية ". وان هناك متحديثين رفيعي المستوى من عدد من اجهزة الرقابة العليا و الأمانة العامة للإنتوساي ، والمنظمات الشريكة ، بما في ذلك الأمم المتحدة والبنك الدولي.

- تم تعيين الدكتور محمد الحبيب كمستشار للرئيس ومدير عام قسم العلاقات الدولية

خبر من الامارات العربية المتحدة

تراس جهاز الرقابة المالية الاماراتي اجتماع اللجنة الفرعية للمحاسبة والتدقيق المالي الذي انعقد في بارو في مملكة بوتان للفترة من 27-29 اذار في 2018.

استضاف الدكتور حارب سعيد العميمي، رئيس جهاز الرقابة المالية الاماراتي ورئيس المنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا، السيدة تيتي يلي فيكاري- المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني الفنلندي لمناقشة الجهود المستقبلية المبذولة في التعاون .

وقع جهاز شارك ديوان الرقابة المالية العام الاماراتي في الذكرى السنوية لاعلان ليما في مدينة ليما - بيرو احتفالا بمرور 40 عامًا على استقلالية الجهازالرقابي العالي .

قرب موعد انعقاد مؤتمر " سكنلز " (مؤشرات 2018)

من المقرر إن يستضيف المكتب الوطني في ليتوانيا مؤتمر " سكنلز 2018" في 28 تشرين ثاني 2018 ، في فيلنيوس - ليتوانيا. ان " سكنلز 2018 " الذي يعتبر المؤتمر الثاني لمكتب التدقيق الوطني حول التنمية المستدامة ، سيدعو المشاركين للاخذ بنظرالاعتبار مؤشرين:

- هل من الممكن اعداد موازنة عامة مفهومة لكل مواطن؟
- كيف نضمن جودة خدمات الرعاية الصحية ؟

سيتم دعوة أفضل ممارسي الادارة العامة في البلاد و خبراء متخصصين ومعترف بهم دوليا و قادة سلطات القطاع العام وقادة الأعمال والأكاديميين وممثلي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و مركز بروجل الفكرية (1) لمناقشة الموازنة العامة (2) النظر في افاق البرنامج المالي طويل الامد في الاتحاد الأوروبي لما بعد عام 2020 ؛ (3) تبادل المبادرات الضرورية من أجل التنمية المستدامة للدولة ؛ (4) الاستماع الى المؤشرات المنبعثة من نظام الرعاية الصحية والاكثر اهمية (5) التصرف .

للمزيد من المعلومات حول مؤشرات 2018 ، تابع موقع المؤتمر عبر الرابط الالكتروني : www.agn.gov.ar

---

ترويج الجهاز الرقابي العالي الإكوادوري مسابقة وطنية عن تقديم مقاله في مجلة منظمة الانتوساي

أطلقت دائرة العلاقات الدولية في مكتب المراقب العام والجهاز الرقابي العالي الاكوادوري مسابقة

وقع جهاز الرقابة الاماراتي اتفاقية تعاون مشتركة مع ديوان المراقبة العامة السعودي. تهدف الاتفاقية إلى اعداد آليات عمل بصورة تعاونية مفيدة لكلا الجهازين .

تشجع الموظفين على كتابه مقالات عن اساليب التدقيق الريادية لتقديمها إلى المجلة الدولية (المجلة) في التدقيق الحكومي المسؤولة عن التواصل والتابعة للمنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا (الانتوساي).

قدمت العديد من المقالات إلى لجنة الاختيار (المؤلفة من العديد من الخبراء الإكوادوريين في الجهاز الرقابي العالي) ، والتي تقيم كل جزء وفق معاييرصارمة و محددة سلفاً. وكان المقال الفائز يعود للسيدة بيتي كاريون التي استكشفت فيه مساهمات من 60 تقريرا للتدقيق الذي راجع العديد من الاجراءات الحكومية المقدمة تصديا لزلزال الإكوادور في عام 2016.

تؤكد مقالة السيدة كاريون الاهميه في تدقيق اجراءات الكوارث من خلال منهج يتضمن المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا العليا وتبادل المعرفة في مجتمع الانتوساي .

تبين المسابقة قيادة والتزام الجهاز الرقابي الاكوادوري (على المستويين المؤسساتي والفردي على حد سواء) لتبادل المعرفة والخبرة وأفضل الممارسات وتسلط الضوء على أهمية التواصل.

لقراءة المقال الفائز ، "الاستفادة من المعايير وتبادل المعرفة في تدقيق جهود التعافي من الكوارث" في قسم المقالات الرئيسية.

بقلم :السيد شورجو تشاتيرجي – المحاسب العام ،الجهاز الرقابي الهندي

لقد خدمت الاجهزة الرقابية المواطنين من خلال ضمان الاستخدام المسؤول للموارد العامة لاغراض التنمية الوطنية. وبصرف النظر عن الحدود الدولية يسعى الاعضاء في سائر مجتمع المنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا (الانتوساي) الى التعاون مع نظراءهم واقرانهم الدوليين لضمان تقديم خدمات ذات قيمة الى المواطنين.

وتتمثل هذه القناعة الثابتة بقدرات الجهاز الرقابي بتقارير رقابية شاملة مقترنة بتفاعل دائم بين الامم المتحدة والانتوساي في ندوات الامم المتحدة و الانتوساي. وقد افضت جهود التعاون المستمرة الى

تبني الجمعية العامة للامم المتحدة (الدورة السادسة و والستو ن) للقرار الصادر في 2011 حول استقلالية الجهاز االرقابي، والذي تعزز بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 69 الذي ركز على تعزيز وترسيخ اسس الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية بتقوية الاجهزة الرقابية.

وقد ضم المعيار الدولي رقم 12 الموسوم "قيمة و منافع الاجهزة الرقابية – إحداث الفرق في حياة المواطنين." خلاصة بالمنافع التي تهتم اجهزة الرقابة العليا بتقديمها.

وفـي هذا الاطار، فان دراسة دور الاجهزة الرقابية في تنفيذ الاهداف الانمائية للالفية (MDGs) واهداف التنمية المستدامة (SDGs) تتسم بالاهمية مع تطلع هذه الاهداف الى ما هو ابعد من التصدي الى كيفية استخدام الموارد و تقديم الخدمات، لتشمل مسالة اوسع نطاقا الا وهي المحافظة على استدامة العالم للاجيال القادمة كما دل على ذلك جدول اعمال التنمية المستدامة لسنة 2030. تسعى الاهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة الناشئة من جدول اعمال 2030 الى الارتكاز على نجاحات اهداف تنمية الالفية، وهي حملة اطلقتها الامم المتحدة في 2002 لدعم وتشجيع اتخاذ اجراءات دولية لتحقيق ثمانية اهداف بحلول سنة 2015.

يه دف هذا المقال الى تلخيص اسهامات الجهاز الرقابي و اهميتها في تقديم الخدمات للعالم عبر الجهود الرامية الى تحقيق الاستدامة و المساعدة في انجاز مسؤوليات الاهداف الانمائية للالفية (MDGs) و اهداف التنمية المستدامة (SDGs).

تحقيق الاهداف الانمائية للالفية (MDGs) – خدمات الجهاز الرقابي

على العكس من التعاون المؤسسي و الجهود الرسمية لاشراك الجهاز الرقابي في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة ، اتسمت الجهود الصريحة للاهداف الانمائية للالفية (MDGs) بكونها محدودة بالمقارنة مع هذا التعاون. غير ان تنفيذ الاهداف اتصف بتزايد اعتماد اجراءات تدقيق الاداء وعمليات التدقيق المتخصصة التي شملت جوانب تتعلق بالنوع الاجتماعي وجوانب بيئية واجتماعية.

يبين الجدول رقم 1 عمليات تدقيق توضيحية ذات صلة بكل هدف انمائي للالفية اعتمده احد اجهزة الرقابة الدولية. حيث ساهمت هذه الانواع من التدقيق في تحقيق الاهداف الانمائية للالفية.

فقد اسهمت مجموعة العمل الخاصة بالتدقيق البيئي بشكل مستمر في تحقيق الهدف الانمائي السابع للالفية من خلال استثمار دعم النظراء و تعاونهم.

الجهاز الرقابي	الهدف الانمائي للالفية	اسم عملية التدقيق	السنة	نطاق التدقيق
جهاز الرقابة الصيني	1	نتائج تدقيق مكتب التدقيق الوطني لاربعين صندوق خاص بالحد من الفقر المالي على مستوى المقاطعات	2016	اداء الجهات المختصة في توزيع و ادارة صناديق الحد من الفقر
الاولاسيف (الاجهزة الرقابية للبرازيل و تشيلي و كولومبيا و كوستا ريكا و كوبا و الاكوادور و غواتيمالا و هندوراس و المكسيك و بنما و جمهورية الدومينيك)	2	التدقيق التنسيقي لمؤشرات التعليم	2016	قيمت عمليات تدقيق الاداء الخاصة باعداد احصائيات حول التعليم سلوك مؤشرات اهداف التعليم في سياق الاهداف الانمائية للالفية و التعليم لكل البرامج
الجهاز الرقابي الاوغندي	3	تقرير تدقيق القيمة مقابل المال حول جهود الحكومة لتحقيق المساواة بين الجنسين	2013	عدم المساواة بين الجنسين كمسبب و تبعة للفقر و يمثل تقييدا للنمو الوطني .سياسة اوغندا الخاصة بالنوع الاجتماعي و اداة دمج النوع الاجتماعي
الجهاز الرقابي الهندي	4	تدقيق اداء مخطط خدمات تنمية الطفل المتكامل لحكومة الاتحاد و وزارة المراة و دائرة الطفل	2013	الخدمات الحكومية المقدمة للاطفال قبل و بعد الولادة و فترة نموهم لضمان تنميتهم الشمولية
تنزانيا	5	تدقيق الاداء الخاص بمراقبة تطور نشاطات الرعاية الصحية للامهات و الموازنة المخصصة لها في تنزاني	2011	وفيات الامهات ،التثقيف في مجال صحة الامهات ، تطور مكونات النظام الصحي المرتبط بصحة الامهات و تخصيص الاموال للرعاية الصحية للامهات
الجهاز الرقابي البريطاني	6	قسم التنمية الدولية الخاص بالاستجابة لامراض فيروس العوز المناعي / الايدز	2004	الاستراتيجيات المتعلقة بامراض HIV/AIDS ،الشراكة الدولية لتحقيق اهدافها المتصلة بامراض HIV/AIDS ،مكافحة الوباء ،استخدام الابحاث على امراض HIV/AIDS
باساي (الاجهزة الرقابية لجزر كوك ،ولايات ميكرونيسيا المتحدة FSM ، كوسراي FSM ،بوهنباي FSM ،فيجي،بالاو ،ساموا،توفالو ،بالاضافة الى اثنتين من جزر و مناطق المحيط الهادئ	7	تدقيق الاداء اقليم المحيط الهادئ المنسق حول استراتيجيات و ادارة التكيف مع تغير المناخ و تقليل مخاطر الكوارث	2015	الجاهزية لتاثيرات تغير المناخ ، التخطيط و ادارة تاثيرات تغير المناخ مثل تآكل السواحل و ادارة تاثيرات تغير المناخ على الامن الغذائي

تنفيذ اهداف التنمية المستدامة –ادوار الاجهزة الرقابية

نوقش دور الجهاز الرقابي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في اخر اجتماعات الأمم المتحدة – الانتوساي التي عقدت في السنوات 2015 و 2017 حيث ركزت ندوة 2015 على جدول أعمال التنمية الخاص بالامم المتحدة لما بعد سنة 2015 وما لدى الأجهزة الرقابية من وسائل لتنفيذ التنمية المستدامة في حين سلطت ندوة 2017 الضوء على كيفية تأثير استخدام البيانات الرقمية والبيانات المفتوحة والتنقيب في البيانات على أعمال التدقيق للجهاز الرقابي، والمساعدة في تعزيز مساهمات الجهاز ازاء متابعة و مراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كما استخدم المؤتمر الثاني والعشرون للإنتوساي في عام 2016 نهجا موضوعيا لأهداف التنمية المستدامة تناول أدوار الجهاز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، مع إيلاء اهتمام خاص لكيفية مساهمة منظمة الإنتوساي في جدول اعمال الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة من خلال الحوكمة الرشيدة وتعزيز مكافحة الفساد.

تتعاون وكالات الأمم المتحدة مع مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) لبناء قدرات الجهاز من خلال برنامج مبادرة تنمية الانتوساي "تدقيق أهداف التنمية المستدامة " وكما تم تنشيط تعاون ا لإنتوساي الإقليمي والثنائي والمتعدد الأطراف ضمن اجه زة الرقابة لتعزيز القدرة على المراجعة والمتابعة مع جهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

وفقًا لتقرير جرد الاجهزة الرقابية العالمي الصادر عن مبادرة تنمية الانتوساي IDI لسنة 2017 ، فقد اشتركت 193 دولة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، و لقد اقرت الإنتوساي هذا الأمر كأولوية هامة في خطتها الاستراتيجية . وأشار ستة وخمسون بالمائة من الأجهزة الرقابية إلى نيتهم ادراج موضوعات حول الجاهزية ، أو تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في برامج التدقيق اللاحقة

الاستدامة- مواجهة التحديات الماثلة امام الاجهزة الرقابية

تضطلع الأجهزة الرقابية بمسؤولية كبيرة لضمان المساءلة في عملية تغيير العالم بحلول عام 2030. و من المهم التعرف على التحديات التي تواجهها وكيفية التعامل معها.

التحديات المؤسسية : أظهرت إحصائيات تقرير جرد الاجهزة الرقابية العالمي الصادر عن مبادرة تنمية الانتوساي IDI لسنة 2017 أن معظم الأجهزة الرقابية لديها الصلاحيات و القدرة والرغبة في تدقيق تنفيذ اهداف التنمية المستدامة أوالجاهزية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يجب على الأجهزة الرقابية المتبقية أن تعزز التفويضات وأن تتابع الجهود من خلال التواص ل مع أصحاب المصلحة المعنيين.

تحديات القدرات: تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى تمكين القدرة على التعامل مع أهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على دعم تنمية القدرات وتبادل المعرفة ودعم النظير والتدريب. يجب على الأجهزة الرقابية أيضًا تطوير مؤشرات أداء مناسبة لتقييم وتصحيح مثل هذه التحديات.

انظمة البيانات الوطنية : ورد في تقرير جرد الاجهزة الرقابية العالمي الصادر عن مبادرة تنمية الانتوساي IDI لسنة 2017 إلى أن 30٪ من الأجهزة الرقابية أشارت إلى عدم معرفتها فيما اذا كانت حكوماتها قد (1) اعدت بيانات أساسية عن أهداف التنمية المستدامة أو (2) تنوي جمع البيانات والإبلاغ عن تقدم اهداف التنمية المستدامة . و قد حددت نسبة 21٪ فقط من الحكومات بيانات اساسية لمراقبة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة و ان نسبة 24 ٪ منها في المراحل المبكرة من الإعداد . و من الضروري أن تتواصل الأجهزة الرقابية مع المسؤولين الحكوميين و تقترح الادوات والتقنيات المناسبة.

القيادة وزج أصحاب المصلحة : ينبغي أن تكون الادارة العليا للجهاز مثالاً يحتذى به ، وأن ترسم توجه الجهاز وتسعى باستمرار إلى اشراك أصحاب المصلحة في عملها ومتابعته معهم.

ديمومة العلاقة بالعمل الرقابي: تعد ديمومة العلاقة بالعمل الرقابي أمر بالغ الأهمية . و للقيام بذلك ، يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن توظف معايير محاسبية دولية ذات صلة وتستخدم مؤشرات الاداء للمساعدة في تقييم العمل بطريقة تؤدي إلى تحسن مستمر.

الاستنتاج

عهد المجتمع الدولي لاجهزة الرقابة بدور مهم في تقييم اهداف التنمية المستدامة. ان صلاحيات و خبرات الجهاز الرقابي ، بالاضافة الى الخبرة في إجراء عمليات التدقيق المتصلة بالاهداف الانمائية للالفية ستمكن الاجهزة الرقابية من تلبية متطلبات اهداف ا لتنمية المستدامة بشكل افضل و خدمة الانسانية عبر تغيير العالم.

استكشاف طرق جديدة لتدقيق التدريب وبناء القدرات والتعامل مع الاستدامة

بقلم --- رئيس الجهاز الرقابي الباكستاني، نائب مكتب المدقق العام (المركزي)، لاهور

يعد بناء القدرات أمرا هاما لجميع المنظمات الديناميكية، العامة والخاصة. كما ان التدريب ، بصفته أداة أساسية لبناء القدرات بشكل منتظم ، يساعد أيضا على تحقيق الأهداف التنظيمية المرجوة. تمول برامج تدريب القطاع العام عموما من تخصيصات الموازنة الوطنية وتميل إلى الخضوع للتدقيق من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية (SAIs) ، والتي يحدد طبيعتها صلاحية الجهاز الذي يغطي عادةً تدقيق الأداء والنظامية[1].

في كثير من الأحيان ، ينظر إلى منظمات التدريب على أنها مؤسسات قطاع عام عادية ، وبالتالي ، يميل نهج التدقيق إلى أن يظل مقتصرا على الالتزام (ج). هذا النهج مقيد ، لأنه لا يعالج مسألة الفعالية. تسعى عمليات تدقيق الاداء لجمع الأدلة حول (1) الاقتصادية و (2) الكفاءة و (3) الفاعلية ولكن ليس له تأثير على تقييم امتثال المنظمة.

الاهداف

يتناول المعيار 100 المتعلق بالمبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام مسألة توحيد أهداف تدقيق الامتثال و الأداء في مهمة تدقيق واحدة [2]. هذا النهج التكاملي لتوحيد الامتثال والاقتصاد والكفاءة وفعالية (C + 3Es) يمكن ان (1) يكون تدقيق واسع النطاق ، (2) يوفر تقارير متعددة الأبعاد لأصحاب المصلحة و (3) يؤدي إلى استخدام الموارد بشكل فاعل من قبل الجهاز الرقابي.

تطبيق أسلوب الامتثال والاقتصادية والكفاءة والفعالية C + 3Es عند تدقيق مؤسسات التدريب هام بشكل خاص ، لأنها ستستعرض بشكل شامل الالتزام بالتوجيه التنظيمي ، كما وكذلك تحدد الثغرات في الأداء التي تؤثر على قدرة المؤسسة لتطوير القدرات.

الافتراضات

بغرض قياس الاداء و عائد الاستثمار في تدريب الكادر فان بضعة افتراضات تستخدم فيما يتعلق باجور الموظفين و كلفة التدريب و كيفية توزيع مؤسسة التدريب للوحدات التعليمية..

انفق ما يقارب 50.000 دولار امريكي من التمويل الحكومي طوال مسيرة الموظفين المهنية على التدريب ،و بما يعادل 10% من اجمالي الاجور التي يتسلمها الموظفون طوال مسيرتهم المهنية (30-35 سنة من الخدمة مع دخل اجمالي مقداره 1.5 مليون دولار عن عمله في هذا المجال).[3]عند جمع الوقت المستغرق في التدريب فانه يعادل ثلاث سنوات (على امتداد مجمل المسيرة المهنية)

ولأن هذا الرقم يمثل استثمارًا كبيرًا ، فإن التدقيق الدقيق مطلوب من زوايا متعددة من قبل جميع أصحاب المصلحة ، بما في ذلك الموظف (كمتلقي للتدريب).

من المفترض أن مؤسسة التدريب تقدم ثلاثة دورات تدريبية (مدتها 12 أسبوعًا) سنويًا ، و يشترك بكل دورة ما بين 40 و 50 متدربًا . و المؤسسة يتم تمويلها بنسبة 100٪ من خلال تخصيصات الموازنة العامة و المقسمة إلى مجالين رئيسيين : النفقات المتعلقة بالموظفين والعمليات التنظيمية.

اجراء التدقيق

السؤال الأول الذي يجب على فريق التدقيق طرحه هو "ما مقدار موازنة المؤسسة للسنوات الثلاث الماضية؟ " و هذا يسمح بفهم أقوى للعمليات و المخاطر المرتبطة . يجب على فريق التدقيق أيضا فحص و تحليل الخطط المالية التاريخية لاثنين من الأكاديميات الأخرى لمقارنة أفضل لكفاية الموازنة وتكاليف التدريب.

جمع الأدلة حول ما هي (وكيفية) الحصول على التخصيصات أمر ضروري لكشف حالات هامة من الهدر التشغيلي وعدم الكفاءة.

كما يجب أن يشمل التدقيق إجراء مقابلة مع عينة تمثيلية كبيرة نسبيا من المتدربين (سواء الحاليين أو السابقين) ، بالإضافة إلى المشرفين المباشرين. وستساعد هذه الطريقة في تأكيد نتائج التدقيق وتوفير نهج شمولي للاستنتاجات .ان السمة المميزة لعمليات تدقيق الامتثال و الاقتصادية و الكفاءة و الفاعلية لمؤسسة التدريب هو تقييم جانب التدريب المتعلق بدراسة مناهج الدورة. وعند القيام بذلك ، ينبغي أن يركز فريق التدقيق على جوانب ، مثل:

- وجود سياسة تدريب القطاع العام ودرجة امتثال برنامج التدريب[4]
- المحفزات التقليدية لعمليات تنقيح البرنامج والوقت المستغرق لإنجاز التنقيح
- تقييم احتياجات التدريب الرسمية من خلال تحديد أصحاب المصلحة والتشاور معهم
- تضمين المناهج نماذج ع امة و محددة (اعتمادًا على تقييم احتياجات التدريب)

تقتضي برامج التدريب متعددة المكونات من المدقق الادلاء بالتعليقات المستندة الى معلومات وافية حول الاهمية المنسوبة الى مختلف الاجزاء ، بالاضافة الى الالتزام بجدولة الوقت و الكلفة.

يعد توضيح هذه النقاط ضروريا في تحديد ا لثغرات الهامة، و لكن يجب على المدققين ألا يتوقعوا ان يكون استخدام الموارد متناسبا مع اوزان المحتوى المحددة.

على سبيل المثال قد يكتشف المدققون ان في حين ان المكون س قد اعطي نسبة 30% وزنا في النموذج أ ،الا ان الكلفة الفعلية التي تم تكبدها (فيما يتعلق بعدد الساعات) بقيت عند نسبة 5% من اجمالي ساعات التدريب.

وعلى العكس ، قد يلاحظ المدققون ، على سبيل المثال ،بأن ساعات الدراسة هذه استهلكت بطريقة أو بأخرى جزءا كبيرا من موازنة التدريب. على الرغم من أن هذه البيانات قد لا تكون ذات صلة موثقة بأهداف التدريب ، الا ان الإبلاغ عن مثل هذه الأمور يعد هاما لأنها توفر سجلاً ، وقد توضح بشكل أفضل انماط الانحرافات التي لها تأثيرات فعلية (أو محتملة) على تحقيق أهداف التدريب.

ومن المتوقع أن تجعل هذه التقارير مؤسسة التدريب أكثر مسؤولية ومساءلة عن مواردها ، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى التزام المنظمة إلى الاهداف المدرجة في هدف التنمية المستدامة رقم 16.

عوامل أخرى ، مثل معايير التقييم المستخدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس لتصنيف المتدربين على فترات منتظمة ؛ توفر أعضاء هيئة التدريس الأساسية كادر الدعم الهام وعموما يجب ايضا التحقيق في التركيب الكلي للنوع الاجتماعي [5] ، حيث ستتناول هذه الجوانب على وجه التحديد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة باعضاء هيئة التدريس المؤهلين في المؤسسات التعليمية [6] ، التي تؤثر على جودة و فاعلية تنمية القدرات .

عوامل نسبة الاساتذة الداخليين الى الخارجيين التي تؤخذ بعين الاعتبار تتضمن السياق التاريخي عند تحديد نقطة القوة الاساسية ، تفويضات مؤسسات التدريب والعملاء في ذلك الوقت ؛ وأهميتها في أعقاب التوقعات الحالية.

وبالمثل، يجب فهم مقاييس الأجور السائد ة، وإجراء مقارنات مع مؤسسات وأدلة مماثلة تم جمعها لإبراز عدم الامتثال المحتمل لغايات "الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية" [7] على النحو المبين في الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

إن التأكد من التوفر الكافي لمؤسسات التدريب التي تشمل مرافق ووظائف الاحتياجات الخاصة يساعد على تحديد التقيّد بمعايير الوصول المقبولة دولياً [8]. بالإضافة إلى استخدام هذه البيانات لتقييم الامتثال ، تسمح هذه الإحصاءات بربط الوصول إلى الإنتاجية وتحليل التأثير الفعلي والمحتمل على تحقيق أهداف التدريب.

يتطلب نهج التدقيق الامتثال و الاقتصادية و الكفاءة و الفاعلية تقييم تكاليف التدريب - لكل دورة فردية ، والمشاركين في كل دورة ، و مؤسسة التدريب. هذه البيانات يمكن بعد ذلك أن تربط بمعايير حول مستويات اقتصادية برنامج التدريب وكفاءته وامتثاله.

من الملاحظ ، أن من الممكن ان يكون حساب تكاليف الت دريب عملية معقدة بسبب عدد كبير من المتغيرات ، مثل عدد الدورات ، والفترات الزمنية ، و كم المتدربين في كل دورة . وبالمثل ، فإن الأهمية النسبية لمختلف الدورات التدريبية قد يخلق أيضا تعقيدات فيما يتعلق بالمفهوم العام لتكاليف التدريب.

في حين أن الجوانب التي تم التأكيد عليها في هذه المقالة ليست شاملة ، فإن الهدف هو اكتساب تقدير بأن تدقيق الامتثال فقط قد تثبت عدم كفايته لاستيعاب تنوع بعض مؤسسات القطاع العام . لذلك ، فإن تعزيز تدقيق الامتثال بالكفاءة و الاقتصادية و الفاعلية قد توفر فرص تعلم هائلة للجهاز الرقابي ، و في نفس الوقت ، رفع مستويات الابلاغ و الفائدة لأصحاب المصلحة.

المراجع

1- للجهاز الباكستاني تفويض تشريعي لاداء الانواع الثلاثة من التدقيق اي التدقيق المالي و الامتثال و الاداء.

2 المعيار 23/100 ، و المتاح على الموقع الالكتروني //www.issai.org/en_us/site-issai/issai-framework/3-fundamental-auditing-priciples.htm

3 هذه الارقام هي تخمينات تقريبية و ليست نتيجة لاي بحث حول الموضوع. ان الارقام مستندة الى انظمة الدفع التي تنطبق على مثل هؤلاء الموظفين.و بشكل واقعي فان اجمالي الاجور المستلمة قد تعتمد على حزمة الدفع التي استخدمت مثل النظام النقدي بشكل تام.ان الغرض من هذه الارقام هو تحديد سياق اهمية الصرف على بناء القدرات فيما يتصل بالمنافع الكلية المستلمة.

4 يعني و يشمل برنامج التدريب هنا جميع النشاطات المنهجية و غير المنهجية و جدولة برناج التدريب و مطابقة الموارد المتاحة للمهام و غيرها

5 بالامكان الاطلاع على الهدف رقم 5 ، الغاية 5-5-2 على الموقع الاتي sustainabledevelopment.un.org/sdg5 (تم الولوج اليه بتاريخ 2017/9/30)

6 بالامكان الاطلاع على الهدف رقم 4 ، الغايات 4-أ و 4-ت على الموقع الاتي sustainabledevelopment.un.org/sdg4 (تم الولوج اليه بتاريخ 2017/9/30)

7 بالامكان الاطلاع على الهدف رقم 8، الغاية 8-5 على الموقع الاتي sustainabledevelopment.un.org/sdg8 (تم الولوج اليه بتاريخ 2017/9/30)

8 بالامكان الاطلاع على الهدف رقم 4، الغاية4-أ-1 على الموقع الاتي sustainabledevelopment.un.org/sdg4 و الغاية 6-2-1 على الموقع الاتي sustainabledevelopment.un.org/sdg6 (تم الولوج اليه بتاريخ 2017/9/30)

الاستفادة القصوى من المعايير وتبادل المعرفة في تدقيق جهود التعافي من الكوارث

بقلم بيتي كاريون رويز ، مراقب حسابات في مكتب المراقب العام لجمهورية الإكوادور

في عام 2016، ضرب زلزال بقوة 7.8 درجة الساحل الاكوادوري، في واحدة من اكثر الكوارث مأساوية في تاريخ البلاد. وخلف الزلزال 663 قتيلاً و 6274 جريحاً مع نز وح 80 ألف شخص واضرار هائلة في البنى التحتية صاحبه أكثر من 2300 هزة ارتدادية في الأشهر التي تلته.

نتيجة لذلك، بلغت تكاليف التعويض ما يقرب من 3344 مليون دولار أمريكي ،مما يشكل تحديًا لقدرة العديد من المؤسسات العامة على معالجة هذه الازمة ،بما في ذلك مكتب المراقب العام لجمهورية الإكوادور – الجهاز الرقابي في البلاد.

وتصدت حكومة الإكوادور لهذه الازمة بالإعلان الفوري عن حالة الطوارئ وتنفيذ العديد من الإجراءات ، كتفعيل خطط الطوارئ، وإنشاء لجان لعمليات الاغاثة على الصعيد الوطني والاقليمي، فضلا عن تشكيل لجنة لإعادة البناء وإعادة تنشيط القدرة الانتاجية.

كما سنت الحكومة القانون الأساسي للتضامن والمسؤولية المشتركة للمواطنة لإعادة إعمار المناطق المتضررة وإعادة احيائها (قانون التضامن) الذي استدعى إشراك مختلف الكيانات العامة ،بما في ذلك القوات المسلحة ودائرة الأمن المتكامل (ECU911) ووزارة الداخلية وزارة النقل والأشغال العامة والشرطة الوطنية و امين إدارة المخاطر.

حدد قانون التضامن ،الذي تم تفعيله في ايار 2016 ،المساهمات المطلوبة من المواطنين للمساعدة في معالجة تداعيات الزلزال و جهود التعافي - زيادة في ضريبة القيمة المضافة لمدة عام واحد، واستقطاع مبلغ نسبته 3.3٪ لمدة 8 أشهر من أجور العمالة ، و دفع أقل من واحد في المائة من مصروفات المجموعة من حقوق الملكية التي تتجاوز قيمتها المليون دولار، رسوم للضريبة العقارية القائمة بنسبة 3.3 في المائة ، ومساهمة بنسبة 3 ٪ من الأرباح المحققة.

اتاحت هذه الأموال (إلى جانب المساعدات الدولية) بتخطيط وإنشاء وإعادة بناء البنى التحتية العامة والخاصة. و عززت هذه الأموال كذلك على إعادة تنشيط الإنتاج من خلال المساعدة في تنفيذ مجموعة واسعة من المبادرات مما يجعل من الممكن للجهاز الرقابي العالي في الإكوادور (باعتبار ه الهيئة الفنية المسؤولة عن مراقبة استخدام الموارد العامة) البدء بعمليات تدقيق الكيانات المسؤولة عن إدارة المبادرات.

هدفت عمليات التدقيق التي يقوم بها الجهاز الرقابي في الإكوادور إلى (1) تقييم دقة وصحة وشرعية إجراءات الطوارئ والضوابط

والموارد المنفذة ،(2) التحقق من الامتثال القانوني والتنظيمي ، (3) فحص عمليات التضامن للتأكد من أن الأموال قد تم تخصيصها وفقاً للمناطق المتأثرة ، و (4) تحديد ما إذا تم توزيع الموارد على الضحايا وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها.

أظهرت نتائج التدقيق ، التي وردت في 60 تقريرًا وافق عليها الجهاز الرقابي في الإكوادور ونشرها، الإجراءات المنسقة للكيانات العامة للتخفيف من تأثير الزلزال والحد منه ا – وتنقلات الفرق الطبية ، وتوظيف افراد للأشغال العامة والمعدات الثقيلة لهدم وإزالة الأنقاض، واستقبال وتعبئة ونقل وتسليم المساعدات الإنسانية.

وعلى الرغم من الإجراءات الإيجابية التي ظهرت ، تم تحديد نقاط ضعف في التأثير الاجتماعي الواسع - كاستخدام الموارد لأغراض أخرى غير مرتبطة بالزلزال ، وعيوب في تخزين وتسليم المواد الغذائية التي منعت توزيعها في الوقت المناسب، ونقص الوثائق التي من شانها ان تحدد المستفيدين النهائيين. ولقد تم إهدار الموارد في عمليات الشراء غير الضرورية ، واستلام البضائع خارج الشروط التعاقدية المترتبة على الغرامات و التخليص الجمركي وعمليات التسليم التي اثرت بشكل سلبي على توزيع المساعدات الإنسانية الدولية على ا لضحايا ، وكان هناك نقص عام في توثيق رصد ومراقبة العمليات الإدارية والمالية ، بما في ذلك مدفوعات النفقات من أموال قانون التضامن.

بالإضافة إلى ذلك ، تم اكتشاف العديد من المخالفات ، مثل العقود التي لا تحتوي على بنود إلزامية من الغرامات والضمانات ، وعدم وجود خطط طوارئ لحوادث الهزات الارضية ، وعدم وجود بوليصات تأمين لحالات الطوارئ ؛ ونقص الملاجئ المؤهلة و الصالحة للاستخدام.

أسفرت نتائج تقرير جهاز الرقابة العالي في الإكوادور عن الإجراءات التصحيحية التالية الموصى بها:

- استحداث نظام لضمان توزيع الموارد المتبرع بها إلى الجهات المحددة ،
- تعزيز إجراءات التنسيق والإشراف والرقابة لتخطيط وتنظيم وتنفيذ تدابير المساعدة في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية والإنقاذ والعلاج ،
- تنفيذ والامتثال للوائح التبرعات والمعونة الإنسانية المرتبطة بالخزن والتنظيم المناسب لضمان وصول الموارد الكافية والمحافظة عليها ،
- اصدار ارشادات لاعفاء المساعدات الغوثية من الرسوم الجمركية لكي يتم تخليصها كمركياً بأسرع وقت ممكن لتجنب فترات التخزين الطويلة وضمان توزيعها على الضحايا في الوقت المناسب،
- تنفيذ التدريب والمحاكاة في إدارة المخاطر (للموظفين العاملين في القطاع العام والخاص، والمؤسسات التعليمية، فضلا عن المجتمع العام).

ينص المعيار الدولي لاجهزة الرقابة العليا رقم 5520 بشأن "تدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث" انه ينبغي على المدققين معرفة الدورة الكاملة لإدارة الكوارث ، والتي تتضمن ، في مرحلتها اللاحقة ، أنشطة الإغاثة والتعافي من حالات الطوارئ وإعادة التأهيل وإعادة الأعمار . بالإضافة إلى ذلك ، يجب على المدققين فهم أن أحداث الكوارث تتطلب درجة معينة من المرونة. قد ينطوي هذا عدم امتثال مؤقت بالأنظمة و / أو تطبيق إطار قانوني خاص في حالات الطوارئ.

كما يدعو المعيار الدولي 5520 المدققين إلى النظر في بدء عمليات التدقيق في مرحلة مبكرة (في الوقت الفعلي) لجمع الأدلة على الصعيد العملي وإجراء تقييم للمخاطر الذي يشمل : التأخير والاقتصاد والأضرار البيئية ومخاطر البيانات المالية والاحتيال والفساد والاموال وعدم الكفاءة والافتقار للفاعلية وتوزيع الموارد والمساعدات والمستلمين غير المرغوب فيهم والمعونة غير المسجلة. وفي حالة الإكوادور ، سمح تقييم هذه المخاطر للمدققين بتحديد نقاط الضعف والمخالفات واقتراح إجراءات لتحسين إدارة الأحداث المستقبلية.

كما أن التعلم من الأجهزة الرقابية العليا الأخرى التي تناولت قضايا مشابهة يعتبر مفيدا أيضاً. لقد قام مكتب التدقيق الوطني في جمهورية الصين الشعبية (CNAO) ، وهو رائدا عالميا في مجال التصدي للكوارث ، بتنفيذ استراتيجيات لتجنب الإخفاقات الكبيرة في إعادة الأعمار ، وكشف العقبات ، وتحديد أوجه القصور في تنسيق وإدارة الأموال ، واقتراح التصحيحات في الوقت المناسب من خلال التوصيات البناءة.

ليس بالإمكان منع الكوارث الطبيعية ، ولكن يمكن التقليل من بعض الآثار المحتملة . بالنظر إلى الأحداث السابقة ، يمكن للممارسات الماضية والتعلم من تجارب الآخرين أن تساعد المدققين على اقتراح تحسينات متعلقة بالاشراف ، والمساعدة في إعداد آليات جديدة لمعالجة نقاط الضعف والمخالفات ، وفي نهاية المطاف، تؤثر إيجابيا على حياة المواطنين.

تطبيق الدروس المستخلصة لرفع مستوى النزاهة والشفافية

بقلم لي يونغ - تيك ، هوانغ جيونغ كيونغ ، كيم كي - جونغ ، مكتب التدقيق والتفتيش في جمهورية كوريا

مقدمة

في عام 2016 ، أنفقت كوريا ما يقارب من 25 ترليون وون على النفقات الرأس مالية الاجتماعية (SOC) ، وهو ما يعادل حوالي 15 ٪ من موازنة الحكومة المركزية. تُعرَّف هذه النفقات بانها 46 مشروعًا محددا للبنية التحتية - كالطرق والسكك الحديدية والموانئ والسدود والمدارس.

لقد اظهرت هذه المشاريع ، التي تمثل المصادر الرئيسية للأعباء المالية للوكالات الإدارية ، من خلال العديد من الدراسات ، توقعات الطلب المبالغ في تقديرها واساءة تقدير التكاليف . وسعيا لمكافحة هذه المشكلات، اعدت الحكومة الكورية نظام غيتواي لإدارة الموازنة (GBMS).

كان هدف نظام غيتواي لإدارة الموازنة GBMS، الذي تم تنفيذه في عام 1999، التحقق من دراسة جدوى المشروع طوال دورة حياة المشروع ، ومع ذلك ، بينت تقارير التدقيق التي أجراها مجلس التدقيق والتفتيش (BAI) ، أنه رغم استخدام هذا النظام GBMS ، لا تزال هناك مشاريع غير عملية ، مما يؤدي إلى الهدر المتكرر للأموال.

أجرى مجلس التدقيق والتفتيش BAI عمليات تفتيش حول المشاريع والممارسات والعمليات السابقة لفحص ما إذا كان نظام غيتوي لإدارة الموازنة GBMS عمل بكفاءة أم لا وما إذا كانت عوامل مخاطر دراسة جدوى المشروع تمت إدارتها بشكل جيد أم لا.

منهج التدقيق

اعداد منهجيات التدقيق الموضوعي

اعد مجلس التدقيق والتفتيش الكوري BAI قائمة فحص (انظر الجدول 1: جزءا من قائمة فحص للتحقق من الطلب المتوقع على النقل) لتدقيق نموذج توقع الطلب في كل مرحلة من مراحل المشروع. ولقد استُمدت عناصر قائمة الفحص (مجموعها 29) من طرق تحليل البحوث العلمية ، بما في ذلك دراسة استقصائية لخبراء من المجتمع الكوري للنقل.وتضمن المنهج تطبيق قائمة فحص على المشاريع الفردية تماشياً مع استخدام مراجعات النظير للتحقق من النتائج.

التوصيات

استناداً إلى نتائج التدقيق ، قدم مجلس التدقيق والتفتيش BAI توصيات واضحة ومفصلة ليتم تنفيذها خلال مراحل التخطيط والتنفيذ (انظر الجدول 2 في الصفحة 25: توصيات مجلس التدقيق والتفتيش BAI فيما يتعلق بنظام غيتواي لادارة الموازنة (GBMS) لمشاريع النفقات الرأس مالية الاجتماعية .

التصنيف	فقرات قائمة الفحص	متوسط القيمة (الدرجة)
موثوقية بيانات الإدخال الأساسية	هل تم وضع مجالات تأثير مباشرة وغير مباشرة للتحليل بشكل صحيح؟	(3) 4.37
	هل تم تحديد بيانات المدخلات الأساسية بوضوح وتم استخدامها بدقة؟	(27) 3.32
	هل البيانات الأساسية ، بما في ذلك المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وحجم حركة المرور ، تُستخدم كبيانات تم تحديثها مؤخرًا؟	(14)4.00
تكوين الرحلة	هل تتم مراجعة الخطط الوطنية والإقليمية بشكل مناسب دون أي تقصير؟	(3)4.37
	هل يتم مراجعة عدد السكان ومدة المشروع ومعدل التقدم في خطة التطوير بطريقة مناسبة؟	(2) 4.47
	هل تم تلبية مبادئ حجم حركة المرور الثابتة ، التي تعكس خطط التطوير؟	(1)4.58
توزيع الرحلة	هل يتم إدخال المعاملات ومعايير نماذج التوزيع، بطريقة مناسبة؟	(26) 3.42
اختيار الطريقة	هل يتم إدخال المعاملات ومعايير نماذج اختيار الطريقة، بشكل مناسب؟	(6)4.32
	هل هناك اختلافات كبيرة في النمط بين التي تم تقديرها وملاحظتها؟	(9)4.26
	ه ل ان الآثار المترتبة على الخدمات المجانية أو المقدمة بأسعار مخفضة ، موضحة بشكل صحيح في المبادئ التوجيهية؟	(29) 3.00
مهمة الرحلة	هل ان الحد الأعلى والأدنى للتشغيل والتطوير في المجالات الحضرية مستخدم بشكل منفصل كمبادئ توجيهية؟	(25)3.47
	هل ان بيانات حجم المروراالتي تمت ملاحظتها محددة بوضوح ومستخدمة بدقة؟	(19)3.79
	هل ان معايرة نموذج مهمة الرحلة منفذ بشكل صحيح ضمن البنود المتعلقة بالاخطاء في المبادئ التوجيهية ؟	(19)3.79
موثوقية الطلب المقدر	إذا كانت هناك فجوات في الطلب بين التصورات بعد تعيين الرحلة ، فهل يتم شرحها منطقياً؟	(17) 3.89
	هل ان نموذج الطلب المقدر في المستقبل يكون مشابهاً لنموذج ا لطلب الحالي؟	(17) 3.89
	أليس هناك فرق كبير بين الطلب المقدر للأداء الحالي حول موقع المشروع؟	(27)3.32

الجدول 1: صورة لقائمة الفحص للتحقق من طلب النقل المتوقع . * ملاحظة: تم استطلاع آراء الخبراء بشأن الأهمية النسبية لأحد العناصر ، والتي تم تقييمها باستخدام مقياس مكون من 5 نقاط. الدرجة (العدد) ه ي ترتيب الأهمية لكل عنصر استنادًا إلى متوسط القيمة المحسوبة. المصدر: Lee Yong Taeck و Park Won Bin. "دراسة حول وضع منهجية التحقق من توقع طلب البنى التحتية للنقل." مجلة التدقيق الخاصة بمجلس التدقيق والتفتيش الكوري الصادرة عام 2012، العدد 19.

وشملت هذه التوصيات ، التي اقترح مجلس التدقيق والتفتيش تطبيقها باستمرار ، تحديد حجم المرفق ، وأولويات الاستثمار وتقليص حجم النظام.

الجهود المبذولة لإدارة المخاطر النظامية

أشار مجلس التدقيق والتفتيش الكوري إلى أربعة عوامل للمخاطر (الفنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية) تكون سبباً في حدوث أخطاء أو مغالطات في نظام غيتوي لادارة الموازنة والتي أدخلت طرق إدارة المخاطر ملموسة لإدارة هذه العوامل على النحو الأمثل (انظر الجدول 3: طرق التفاعل مع عوامل المخاطر التي تكون سبباً في حدوث أخطاء أو مغالطات في نظام غيتوي لإدارة الموازنة).

جهود تأمين فاعلية التدقيق

لقد بذل مجلس التدقيق والتفتيش الكوري جهودًا لتأمين فعالية التدقيق من خلال متابعة توصيات التدقيق لاكتشاف ما إذا كانت المؤسسات الخاضعة للتدقيق تقوم بتنفيذ الإجراءات المطلوبة.وفي حال إذا لم تتخذ هذه المؤسسة الإجراءات اللازمة ، فإن مجلس التدقيق والتفتيش الكوري يعتزم الطلب وبشكل متكرر الالتزام بتوصياته الخاصة.

الاستنتاج

يمكن أن تؤدي مشاريع النفقات الرأس مالية الاجتماعية (SOC) غير قابلة للتنفيذ إلى عجز تشغيلي بالإضافة إلى هدر في كلفة رأس المال. أن منهج التدقيق الذي يتبعه مجلس التدقيق والتفتيش الكوري لاستخدام أكثر فاعلية ل نظام غيتوي لإ دارة الموازنة الخاص بمشاريع النفقات الرأسمالية الاجتماعية بالإمكان تلخيصه على النحو التالي:

أولاً ، من المهم تحسين المهارات المهنية للم دققين وتطوير منهجيات تدقيق سليمة ، حيث تتطلب ممارسات التدقيق مستوى عال من المهنية. حيث يعمل إضفاء الطابع المهنيكذلك على (1) زيادة موثوقية التدقيق من خلال تعزيز قبول التد قيق من المنظمات الخاضعة للتدقيق.

المرحلة	المشاكل	توصيات مجلس التدقيق والتفتيش الكوري
التخطيط	فحص الأخطاء ومغالطات	(1) إذا لم يتم تنفيذ المشروع ذو الجدوى ، فيتم تعديل المرفق إلى حجم مناسب.
		(2) في حالة تنفيذ المشروع غير المجدي، فيتم إعادة فحص الجدوى وتعديل أولويات استثمار المشاريع
التطبيق	فحص ما إذا تم تأمين توقعات الطلب ودراسة الجدوى في المرحلة السابقة	إذا انخفض الطلب المقدر في كل مرحلة بأكثر من 30٪ مقارنة بالمرحلة السابقة ، فإن مجلس التدقيق والتفتيش الكوري يطلب زيادة كفاءة المشروع بعد إعادة الفحص والتحقق من الطلب و القيمة مقابل المال.
		(1) في حالة المشاريع ذات تكاليف غارقة منخفضة (يكون نسبة التقدم أقل من 20٪) ، يتم تعليق المشاريع أو تقليص حجم النظام.
		(2) المشاريع ذات تكاليف غارقة مرتفعة (يكون معدل التقدم أكثر من 20 ٪) ، يتم تقليل كمية المعدات التي يتم شراؤها.

الجدول 2: توصيات مجلس التدقيق والتفتيش الكوري فيما يتعلق بنظام غيتوي لإدارة الموازنة لمشاريع النفقات الرأس مالية الاجتماعية SOC .
المصدر: لي ، يونغ تيك ، هوانغ جيونغ كيونغ: "تطوير إدارة المخاطر في بوابة الحفاظ على نظام رقابة الموازنة في مشاريع النفقات الرأس مالية الاجتماعية " . مجلة التدقيق الفصلية لمجلس التدقيق والتفتيش الكوري الصادرة عام2014، العدد 122.

عامل المخاطر	الوصف	الإجراءات المتخذة
الفنية	الافتقار الى الموثوقية في بيانات المدخلات، عدم الدقة في إعداد نموذج الطلب.	تحسين موثوقية قاعدة بيانات النقل الكورية (KTDB) ؛ تكملة المبادئ التوجيهية.
الاجتماعية والاقتصادية	انخفاض عدد السكان المفاجئ، تباطؤ الاقتصاد العالمي.	تقديم نموذج لتحليل المخاطر المتقدمة، إعادة التحقق من نموذج دراسة الجدوى.
السياسية	التزامات المحافظ العامة	تعزيز التزام الحكومة المحلية، إعادة فحص نموذج دراسة الجدوى.
الأخلاقية	طلب رسمي غير معقول، تحليل التخطيط الذي تم التلاعب به	تعزيز مدونة الأخلاقيات، تنظيم شركة الخدمات

الجدول 3: طرق الاستجابة لعوامل المخاطر التي تسبب أخطاء أو مغالطات في نظام غيتواي لإدارة الموازنة

(2) تحسين شفافية التدقيق من خلال ترسيخ عمليات التدقيق الموضوعية ومنهجيات تفتيش بالشراكة مع المهنيين الخارجيين ، و (3) اعداد طرق تدقيق نظامية التي تشمل عمليات التفتيش المشتركة أو مراجعات النظير.

ثانياً ، حاول مجلس التدقيق والتفتيش الكوري تزويد المؤسسات الخاضعة للتدقيق بتوصيات متسقة والعمل كمؤسسة ضمان مشروع نظام غيتوي لإدارة الموازنة GBMS.وهذا قد يتطلب وضع مبادئ توجيهية لدراسة الجدوى،والارتقاء بمدخلات قاعدة البيانات الأساسية ، وتقديم مخططات ضمان المشاريع المتقدمة ، وضمان التنفيذ الفعال للمشاريع الفردية.

ثالثًا ، كما شرع مجلس التدقيق والتفتيش الكوري باعتماد طرق ادارة مخاطر نظامية لجميع عوامل المخاطر التي تتسبب عادةً الاخطاء والمغالطات. لذا ستتيح هذه الطرق الاستجابات المثلى للمخاطر الفنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية.

وأخيرًا ، يتم التحقق من توصيات مجلس التدقيق والتفتيش الكوري ومتابعتها باستمرار من خلال إدارة التوصيات وعمليات تدقيق المتابعة . سوف يستمر مجلس التدقيق والتفتيش الكوري في إجراء عمليات تدقيق تعتمد على تقنيات التدقيق الموضوعية ومهنية المدقق لضمان النزاهة والشفافية كمؤسسة ضمان مشروع نظام غيتواي لإدارة الموازنة في كوريا.

اجتماع اللجنة التوجيهيه التابعة للجنة المعايير المهنية في لوكسمبورغ

استضافت المحكمة الأوروبية للمدققين الاجتماع السنوي الخامس عشر **للجنة التوجيهيه التابعة للجنة المعايير المهنية** للمنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا في لوكسمبورغ في ايار 2018.

ومن اجل جعل الاجتماع اكثر تشاركية وبغية تمكين اللجنة من القيام بدورها الاستراتيجي بشكل فاعل في توجيه عملية وضع المعايير في منظمة الانتوساي ، اتبع الاجتماع السنوي صيغة ديناميكية و مثمرة جديدة . وعلى وجه التحديد، تم تشجيع المشاركين على الم شاركة ونظم ت جلسات ا لاجتماع حول مواضيع خاصة بكل جلسة لها اهداف ومخرجات متوقعة . وكانت المواضيع الرئيسية التي نوقشت كما يلي :

تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية لـإطار عمل منظمة الانتوساي للنتاجات المهنية

قدم أعضاء **اللجنة التوجيهيه التابعة للجنة المعايير المهنية** مستجدات حالة مشروع خطة التنمية الا ستراتيجية وكان هناك اعتراف واسع النطاق لقيمة الخطة بالاضافة الى الانجازات المختلفة لفرق المشروع.
وبالمثل، نوقشت الدروس المستخلصة من تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية وتم اقتراح الحلول للمساعدة في تنفيذ الخطة التالية للتنمية الاستراتيجية.

حوكمة المنتدى الخاص بنتاجات الانتوساي المهنية

تم الاعتراف كذلك بالقيمة المضافة لمنتدى نتاجات الانتوساي المهنية في عملية اعداد المعايير. سلط المشاركون الضوء على أهمية هذا المنتدى في نشر وثائقه وقراراته ذات الصلة ووضع اللمسات الأخيرة على إجراءات العمل والافكار الجديدة لتعزيز علاقات العمل بين منتدى نتاجات الانتوساي المهنية واللجان الفرعية للانتوساي ومجاميع العمل.

تمت الم وافقة على جميع البنود المرجعية المنقحة لمنتدى النتاجات المهنية للإنتوساي بالاضافة الى عدد الاعضاء الذي تتضمن ستة عشر عضوا بضمنهم الرئيس . كذلك توضح البنود المرجعية المنقحة مؤهلات الاعضاء و عملية الاختيار لرئيس منتدى النتاجات المهنية للإنتوساي.

هيكلية و توظيف اعداد المعايير

ان تسهيل اجراءات مناقشة موضوع "لماذا نقوم بوضع المعايير(اسباب اعداد المعايير) " تضمنت الفرق الفرعية التي سمحت للمشاركين بخلق رؤية حول منتدى نتاجات المنتدى المهنية و تحديد معاير الاولويات للمشاريع المستقبلية لخطة التنمية الاستراتيجية. ناقش الوفود المشاركة مبادئ هامة ، مثل الاستقلالية والشفافية والمساءلة العامة والمشاركة في محادثات بناءة حول كيفية با لامكان ان تلبي معايير الإنتوساي هذه المبادئ على أفضل وجه وما هي المؤشرات التي تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها وغاياتها .

وافقت اللجنة على مقترح إنشاء وظيفة الدعم الفني لأنشطة وضع المعايير في الإنتوساي مع رئيس لجنة المعايير المهنية الذي يتحمل مسؤولية إدارة هذه المهمة . سترتنقح الامانة العامة للجنة المعايير المهنية المقترح بناء على ورقة اثبات المفاهيم ، استنادا الى تعليقات الاجتماع سترقدم الورقة المحدثة ، المتوفرة هنا، الى اللجنة الادارية للانتوساي في وقت لاحق من هذه السنة.

خطة التنمية الاستراتيجية المستقبلية

وافقت اللجنة التوجيهيه التابعة للجنة المعايير المهنية على عملية اعداد الخطة المستقبلية للتنمية الاستراتيجية الخاصة بمنتدى النتاجات المهنية للانتوساي . ستكون هناك فترة للتعليقات مدتها 90 يومًا لمجتمع الإنتوساي وأصحاب المصلحة لتقديم الاقتراحات للمشاريع المستقبلية. من المقترح أن تستمر الخطة القادمة للتنمية الاستراتيجية لمدة ستة سنوات مع تنقيح منتصف المدة بعد ثلاث سنوات .من الممكن ا الاطلاع على خطة التنمية الاستراتيجية (رابط الكتروني) لاحظ السيد رافائيل لوبس توريس ، مدير مشروع لجنة المعايير المهنية أن الاجتماع السنوي الخامس عشر للجنة التوجيهيه التابعة للجنة المعايير المهنية كان فاعلا للغاية بسبب التعليقات البناءة خلال الجلسات المختلفة وقدم شكره للحاضرين للمشاركة الفاعلة.سيعقد الاجتماع القادم للجنة بين 5-6 حزيران 2019 في وارسو –بولندا.

يمثل المنبر التنسيقي الاقليمي التابع للمنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا جهة تواصل لجميع المنظمات الاقليمية واعضاء الانتوساي .

ان المنبر الذي يعقد سنويا ، يعتبر منتدى للتنسيق والاستشارة واستكشاف اوجه التآزر ومواءمة جهود الإنتوساي لدعم التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية للإنتوساي لسنة 2017-2022 وافضل معالجة لسلسلة القيمة الخاصة بالانتوساي - وهو مفهوم يتطلب قدراً كبيراً من التكامل بين جميع اعضاء الإنتوساي.

يهدف منبر التنسيق إلى تحديد وتعزيز و مناقشة القضايا الحاسمة التي تؤثر على مجتمع الإنتوساي. وان السبيل الى هذا المنبر هو توضيح القضايا من جميع وجهات نظر أصحاب المصلحة، لأن هذا سيقدم لجهات الانتوساي المسؤولة في المقام الأول عن كل قضية معنى أفضل في كيفية المضي قدما.

سلط الاجتماع الافتتاحي للمنبر الذي عقد في أوسلو بالنرويج بين 25-27 حزيران، الضوء على العديد من المواضيع والبرامج والمبادرات الواسعة في الإنتوساي التي بحثها المشاركين بشكل تعاوني، بما في ذلك:

- سلسلة القيمة للانتوساي: الحاجة إلى مواءمة وتنسيق أوسع
- تنفيذ المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا: التحديات والفرص
- خطة التنمية الاستراتيجية الجديدة لمنتدى الانتوساي ل نتاجات المهنية
- انظمة معلومات الانتوساي و جمع وتبادل المعلومات
- التعليم المهني لمدققي اجهزة الرقابة العليا
- تنفيذ ضمان الجودة للسلع العامة التي لاتندرج ضمن نتاجات المنتدى المهنية
- ادخال تحسينات على بوابة مجتمع الانتوساي و تنقيح الموقع الالكتروني للانتوساي
- القدرات وتمويل منظمات الانتوساي الاقليمية
- مبادرات تعزيز القدرات على الصعيد العالمي والإقليمي وبين الأقاليم
- مخاطر الإنتوساي والقضايا الناشئة. و
- التمثيل الإقليمي على المستوى العالمي.

وكان أكثر من 60 مندوب وعضو تنفيذي في الإنتوساي على استعداد للمشاركة في هذا المسعى اي انه لم يتم اعداده كمنتدى صنع القرار، وإنما كبيئة تعزز إيجاد الحلول والتوصية باجراء التحسينات.

تحفيز وتأهيل الاجهزة الرقابية لتنفيذ مراجعات النظير

" مراجعات النظير توحد عالم الانتوساي "

كان الشعار على شريحة العرض الافتتاحية لمؤتمر مراجعات النظير لعام 2018 جريئًا وقويا، ولكن رمزيته تحققت ، والدليل على ذلك توجيه المؤتمر لمجتمع الأنتوساي بحوالي مائة مندوب من 47 عضواً في الانتوساي ونحو عشرين مشاركا من الاجهزة الرقابية المضيفة.

منذ الفترة 20-22 حزيران 2018 أصبحت براتسلافا، عاصمة جمهورية سلوفاكيا، عاصمة لعالم الانتوساي ولعدة ايام .
قدم المؤتمر العالمي الذي تميز بموضوع "تحفيز وتأهيل الاجهزة الرقابية لإجراء مراجعات النظير " جدول أعمال فاعل ضم 19 عرضًا إلى جانب مناقشات المائدة المستديرة وجداول مداولات متعددة.
وقد أشار السيد راجيف مهراشي ، المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند ، إلى مراجعات النظير كممارسة ثابتة معمول بها داخل مجتمع الإنتوساي ، ويشهد عدد التقييمات المنجزة في مراجعات النظراء أو أدوات التقييم الأخرى على أهميتها المتزايدة.
وأشار أحد المشاركين إلى أن "مراجعات النظير هي وسيلة جيدة للمحافظة على سمعة الجهاز الرقابي، حيث ان كشف الجهاز نفسه لجهة خارجية مرتبط برغبته في التغيير".

أكد السيد كارول ميتريك، رئيس الجهاز الرقابي السلوفاكي في كلمته الختامية في سلوفاكيا، "ينبغي على الجهاز الرقابي لدولة سلوفاكيا أن يكون مرفتحا امام الاخرين . لا يمكننا اخفاء أي شيء وينبغي أن نكون مثالاً يحتذى به . تساعدنا مراجعات النظير في تحقيق ذلك".
سجل المؤتمر ، الذي تم تغطيته بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي، عدة مئات من الزيارات والتفاعلات في بداية المؤتمر . لمعرفة المزيد عن المؤتمر، بما في ذلك مواد المؤتمر والعروض التقديمية والملصقات والصور زيارة الموقع الالكتروني:
https://www.nku.gov.sk/web/sao/peer-review-conference-2018
شاهد تغطية مسجلة بالفيديو للمداولات الرسمية:
https://www.youtube.com/channel/UCY0aPaQCSXFa1b-OaHSPDkW

اولاسيفس ومبادرة تنمية الانتوساي يستضيفان المؤتمر التدقيقي ال نئس يقي حول الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة

استضافت منظمة الاولاسيف، بدعم من المنظمة الدولية للمؤسسات الرقابية (انتوساي) مبادرة تنمية الانتوساي ، مؤتمرًا للتدقيق المنسق حول الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين .

ضم المشاركون في مؤتمر نيسان 2018 في بوينس آيرس في الأرجنتين م مثلين ع ن الجهاز الرقابي في (الأرجنتين) وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا والإكوادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبا راغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا، ممن أكملوا جميعهم بنجاح قبل المؤتمر دورة تعليمية إلكترونية بعنوان "تدقيق الأداء للإعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة".

كما حضر ممثلون عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصاد ية والاجتماعية وكيانات التدقيق في بوغوتا وإسبانيا.

وكان هدف الاجتماع هو دعم الأجهزة الرقابية من المنطقة في تنفيذ المعايير الدولية العليا لتدقيق الأداء المنسق المستند الى اجهزة الرقابة بشأن تنفيذ الهدف الخامس من أهدا ف التنمية المستدامة في ظل السياقات المحلية. يمثل هذا التدقيق أول رد من الأجهزة الرقابية في المساهمة في وضع أهداف التنمية المستدامة موضع التنفيذ والمتابعة والتقييم. ومن خلال توفير رقابة مستقلة على جهود الحكومة في التنف يذ المبكر للأهداف ، فإن التدقيق يضمن أيضًا أن يكون لدى الأجهزة الرقابية صوت مسموع .

تمت مناقشة القضايا المتعلقة بخطة 2030 (الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص) خلال المؤتمر و تم اعداد مصفوفات التخطيط لتوجيه أعمال التدقيق .كانت الجلسة الارشادية فعالية قدم فيها عدد من الرقباء الاقدمين وممثلين من قسم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التابع للامم المتحدة معلومات للفرق الاخرى حول ما تحقق على صعيد عملهم . بالإضافة إلى ذلك ، فقد اتاح المؤتمر فرصة لتنفيذ مراجعات النظير التي شجعت على تبادل واسع النطاق للخبرات .

تسعى هذه المبادرة ، مثل غيرها من المبادرات التي نفذتها منظمة الاولاسيفس، إلى المساهمة بشكل كبير في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في اقليمنا وتعزيز النظم الوطنية التي تعالج هذه القضايا.

لجنة اشراك المواطنين تقيم أثر المشاركة

اصدرت لجنة اشراك المواطنين وهي لجنة تابعة لمنظمة الاولاسيف مؤخراً تقريرها الموسوم "تقييم تنفيذ مؤشرات الاثر للممارسات الجيدة للجنة ".

وقد تناولت دراسة التقرير، ا لتي نُفذت في الفترة 2016-2017 ،"مؤشرات قياس اثر مشاركة المواطنين في الاجهزة الرقابية التابعة لمنظمة الاولاسيف " الصادرة سابقا والتي حددت الكيفية التي يمكن للأجهزة الرقابية والمواطنين من خلالها المساهمة عبر تخطيط التدقيق و نتائج الرقابة و هوية واستراتيجية الجهاز الرقابي و طلب مشاركة الجهازالرقابي والمساءلة الحكومية والمكانة العامة وصورة الجهاز المؤسسية وعملية تقديم الخدمات العامة ومحاربة الفساد وخلق الثقافة الرقابية .

المنهجية

اشتمل التقييم على أعضاء لجنة اشراك المواطنين مع التعاون الدولي وإدارات الاتصالات . استخدم التصميم المنهجي اسلوبا مختلطا على مرحلتين: (1) تحليل وصفي احصائي باستخدام استبيان للكشف عن توافر البيانات ع ن ممارسات اشراك المواطنين و (2) متابعة العملية من خلال المقابلات لاستكمال المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيانات .

اهم النتائج

كشفت النتائج عن زيادة ملحوظة في جهود الجهازالرقابي لأضفاء الطابع المؤسسي على آليات إشراك المواطنين .ومع ذلك ، كشفت المقابلات تعقيدات في تنفيذ هذه الجهود ، مثل تغيير الأنظمة الوطنية والتصاميم المؤسسية التي تؤثر على الميزانيات المخصصة لبرامج اشراك المواطنين .

كما أظهرت نتائج الاستطلاع تقدمًا كبيرًا في إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات من بينها رفع تقارير من المواطنين واستجابة الجهاز لطلب ا لمعلومات وتوفير التدريب الى جهات خارجية فاعلة واعتماد النتاجات المقترحة من قبل المجتمع المدني .تؤثر هذه الجوانب الداخلية ب شكل مباشر على إدارة الجهاز من خلال التأثير على تخطيط التدقيق وهوية واستراتيجية الجهاز الرقابي . خارجياً، تتيح مسألة رسم الجه از وارسائه لصورة مؤسسية ايجابية فرصا لتعميم استراتيجيات إشراك المواطنين . وبالرغم من أن قياس تأثير برامج المجتمع المدني على وسائل

الإعلام لا يعد ممارسة معتادة، الا انه ينبغي أن تعمل الإدارات المكرسة لمشاركة المواطنين مع وحدات الاتصال لتعزيز قنوات المعلومات لأصحاب المصلحة الخارجيين وعامة الجمهور، لأن هذا من شأنه أن يولد الثقة والمصداقية بين الطرفين .

من المؤمل أن تسهل نتائج التقييم اعتماد ممارسات اشراك المواطنين وتحديد أولوياتها بشكل تدريجي والتي يم كن قياسها وتحسينها بمرور الزمن.

التقرير الكامل متاح على الرابط الالكتروني

ملاحظة: ترأس مكتب المراقب العام لجمهورية الإكوادور إعداد التقرير، وشملت الدراسة توجيهات من السيد سيباستيان أوبيرز دي ريجويرو ، أستاذ مشارك في جامعة كاسا غراند ، غواياكيل ، الإكوادور.

إطار عمل النتاجات المهنية قيد التحول

أنشأت منظمة الانتوساي إطار عمل جديد للنتاجات المهنية في عام 2016 في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الإنكوساي. يهدف إطار عمل النتاجات المهنية إلى تعزيز وضوح ومصداقية النتاجات المهنية وزيادة استخدام وتطبيق المعايير الدولية للاجهزة الرقابية كمعايير موثوقة لتدقيق القطاع العام.

يسعى إطار عمل النتاجات المهنية أيضًا إلى توفير إرشادات ملائمة وعملية للاجهزة الرقابية ومدققي القطاع العام .

جوهر إطار العمل هو المعيار 100- المبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام والتي ينبغي أن تكون جميع النتاجات ممتثلة له.

انقر هنا للحصول على مخطط الهيكل الجديد

خطة التنمية الاستراتيجية هي أداة التخطيط الجديدة التي تحتوي على المبادرات المطلوبة للانتقال من إطار عمل المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا إلى إطار عمل النتاجات المهنية تتبع العملية الاجراءات الواجبة للإنتوساي التي تحدد إجراءات لتطوير وتنقيح وسحب النتاجات .

لن تحتاج الاعداد الكبيرة من الوثائق الحالية إلى تغييرات جوهرية ، سيتم ترقيمها واعادة تسميتها ببساطة وفقًا لمبادئ التصنيف الجديدة . وتخضع الوثائق الاخرى و كما هو مبين في قائمة مشروع التنمية المستدامة للمراجعات ويمكن تحديثها أو سحبها لتتناسب بشكل أفضل مع الإطار الجديد . كما سيتم تطوير وثائق جديدة لسد الثغرات المحددة في الإطار.

يتم تجميع نتاجات إطار عمل النتاجات المهنية في ثلاث فئات: المبادئ و المعايير والتوجيهات .

وسيتم تسمية مبادئ انتوساي التأسيسية والمعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا التي تحدد الشروط الأساسية للمستوى العالي للأداء السليم والسلوك المهني للأجهزة الرقابية الآن بأسم **مبادئ انتوساي** هذه المبادئ لها أهمية قصوى بالنسبة لاطار عمل النتاجات المهنية وبهذا الشكل سيتم وضعها في مقدمة إطار العمل.
ان الشروط الالزامية التي يتعين على الاجهزة الرقابية والمدققين تطبيقها اذا ما رغبت في مواصلة التقييد بمعايير المحاسبة الدولية ما زالت تحمل تسمية (معايير الانتوساي)

إن الوثائق التي تقدم إرشادات لدعم الأجهزة الرقابية والمدققين فى تعزيز الأداء التنظيمى وتطبيق المعايير وفهم موضوع معين يتم تجميعها الآن في **ارشادات الإنتوساي.**

كما خصص إطار عمل النتاجات المهنية مساحة لفئة رابعة مخصصة للتطوير المستقبلي تتعلق بنتاجات الكفاءة والتي ستحدد الكفاءات والمهارات المهنية والمعرفة والأخلاق ، القيم والمواقف التي يطلبها مدققو القطاع العام لإجراء عمليات تدقيق تتماشى مع المعايير الدولية لإجهزة الرقابة العليا .

التاريخ المتوقع لمعظم عملية التحول هو في نهاية عام 2019 عندما يتم الإعلان عن النتاجات الحالية عندما تكون متاحة فقط في إطار عمل النتاجات المهني .

تابع العملية وتعرف على المزيد حول ا لانتقال والإطار الجديد على موق ع المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا www.issai.org وقناة يوتيوب الخاصة بلجنة بناء القدرات في الانتوساي.

جهاز الرقابة في مالطا يكشف عن برنامج (التدقيق الذكي اودتسمارت)

كجزء من برنامج
القادة الشباب للاجهزة الرقابية التابع
لمبادرة تنمية الانتوساي

اطلقت مبادرة تنمية الانتوساي التابعة لمنظمة للأجهزة الرقابية العليا (الانتوساي) برنامج القادة الشباب الذي يهدف الى تنمية القادة الشباب وتحفيزهم للمساهمة في تطوير الجهاز الرقابي العالي عبر مبادرات معيرة.

وكجزء من برنامج القادة الشباب فان الدكتورة ربيكا فازالو مدير تدقيق في الجهاز الرقابي المالطي تتولى حاليا المشروع الموضوع لتضمين تحليلات البيانات ضمن الوظائف الرقابية للجهاز الرقابي المالطي .

وباشراف السيد كيث ميرسيكا ، نائب المدقق العام في الجهاز الرقابي المالطي وبدعم من الادارة العليا سيحسن مشروع اودت سمارت من كفاءة التدقيق وفاعليته ونطاقه.

ستُستخدم تحليلات البيانات لتوسيع عملية التحليل بما يتيح عملية الفحص والتصنيف على صعيد السكان ، وأخذ العينات غير الاحصائية بصورة أكثر ذكاء (عند تعذر فحص جميع السكان) ، فضلا عن استخدام عمليات تحليليه مؤتمتة وقابله للتكرار.

وستركز تحليلات البيانات ، لكونها وسيلة مفيدة لتخطيط التدقيق ،على مجالات الاهتمام المستندة إلى المخاطر وتحديد الانحرافات الامر الذي سيسهم في مزيد من التحليلات ذات المعنى واخذ العينات الموضوعي.

تم تشكيل فريق تحليلات البيانات ، بالاعتماد على موارد الجهاز الرقابي .و يتكون الفريق الذي يعمل باسلوب مهني ولا مركزي من محللين يعملون في كل وحدة. وقد أجرى مكتب الإحصاء الوطني المالطي دورات تدريبية تقنية في نيسان 2018 وبدأ فريق تحليل البيانات التخطيط لعمليات التدقيق المستقبلية التي تستخدم تحليلات البيانات كأسلوب اساسي للمراجعة.

ستقيم احدى عمليات التدقيق المخطط لها أهلية المستفيد من المساعدة الاجتماعية من خلال تجميع ملفات الدخل والأصول ذات الصلة باستخدام مصادر البيانات الحكومية المتعددة وتحديد الاختلافات . وتسعى عملية تدقيق اخرى إلى الإبلاغ عن حالات التهرب الضريبي المحتملة من خلال فحص تسجيل وإجازات المركبات. وكلا العمليتان ستُجري الاتي : :

- الاستفادة من البيانات الكثيرة المتاحة للحكومة
- ربط البيانات من مختلف المصادر
- السماح بفحص السكان ، مما يتيح إجراء مراجعة أكثر شمولية ومنهجية.

ويهدف مشروع اودت سمارت أيضا إلى اجراء دراسات استقصائية مع أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين لتقييم مدي استعداد بيئة التدقيق وتحديد القيود فيما يتعلق بالبيانات ، فضلا عن المجالات التي تتطلب أداره فاعلة وتدخل طويل الامد من الجهاز الرقابي .

ويسهم برنامج القادة الشباب في تعزيز اودت سمارت من خلال نقل النظريات وأفضل الممارسات ذات الصلة بإدارة وتنفيذ هذه المبادرة وتبادل الخبرات وخلق فرص التواصل مع خبراء متخصصين في هذا المجال .

منظمة شانغهاى للتعاون تنهي عملية التدقيق الموازي في مجال الرعاية الصحية

ضيفت لجنة الحسابات للرقابة على تنفيذ الموازنة الحكومية لجمهورية كازاخستان وهي الجهاز الرقابي العالي للدولة اجتماعاً مشتركاً مع مكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين وغرفة المحاسبة لجمهورية قيرغيزستان (الجهاز الرقابي العالي للدولة) في آستانا - كازاخستان ، لمناقشة نتائج تدقيق الأداء الهوازي في مجال الرعاية الصحية للدول الاعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون .

كان التدقيق الموازي يهدف الى تحقيق أمرين في آن واحد : تقييم استخدام الأموال العامة للرعاية الصحية وتبادل الخبرات في مجال تدقيق الرعاية الصحية.

وقُدمت التقارير من السيد سيريك نوغربيكو ، ممثل الجهاز الرقابي لكازاخستان و السيد غووتونغ ، معاون مدير عام في مكتب التدقيق في بيجين التابع للجهاز الرقابي للصين و السيدة ايزانسادير كولوفا ممثلة الجهاز الرقابي لقيرغيزستان .

وأشار السيد نوغربيكوف إلى مجموعة من المشاكل في النظم خلال تدقيق الأداء في جمهورية كازاخستان ، بما في ذلك نظام الكلفة والتنظيم القانوني وقصور خدمة الإسعاف الجوي .

وابلغ السيد تونغ من الجهاز الرقابي لجمهورية الصين المشاركين في الاجتماع بان المشاكل التي لوحظت اثناء تدقيق المؤسسات الطبية في بيجين تمثلت بضعف اعمال الرقابة الداخلية المرتبطة بشراء اللوازم الطبية ، فضلا عن الاختلافات الكبيرة في كلفة الأدوية . ولم يتم تأمين مشتريات المختبرات الطبية وأداره المخزون بالشكل الصحيح ، مما اثر علي موثوقية المعلومات التي تستند اليها العديد من سياسات الإصلاح الطبي.

وأشارت السيدة سادركلوف ا إلى غياب الأولويات الواضحة في تنفيذ سياسة الدولة لجراحة القلب في معهد البحث العلمي لجراحة القلب وزرع الأعضاء في بشكيك ،- جمهورية قيرغيزستان. وأشارت أيضا إلى نقص عام في المعايير المقرة. وكشفت نتائج التدقيق الموازي بوجه عام ، عن عده مشاكل تتعلق بأوجه القصور في قانون الرعاية الصحية والإنفاق والتخطيط غير الكفوئين لاموال الموازنة المخصصة وانخفاض جوده المحاسبة المتعلقة بالادوية وغياب هيكلية العمليات التجارية .

تايلاند تضيف برنامج مبادرة تنمية الانتوساي و منظمة الاسوساي الخاص بمنح شهادة في التعلم المختلط

نسق مكتب التدقيق الحكومي في مملكة تايلاندوضيّف برنامج مبادرة تنمية الانتوساي الخاص بمنح شهادة في التعليم المختلط للفترة من 9 إلى 27 تشرين اول 2017.

تم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي والمنظمة الآسيوية لاجهزة الرقابة العليا (الاسوساي) في فندق بانْموان برنسسس في بانكوك ، حيث حضره اربعون مشاركاً من اثني عشر جهاز رقابي .

تم تدريب المشاركين الذين حصلوا في السابق على شهادة اختصاصي في التعلم الاليكتروني من مبادرة تنمية الانتوساي، على أساسيات التعلم المختلط ومنهجية المبادرة في التعلم.

وقد صُمم البرنامج لاعداد متخصصين في التعلم الاليكتروني من القادرين على العمل كخبراء للاجهزة الرقابية والاسوساي و مبادرة تنمية الانتوساي لتصميم المساعدة المختلطة وتحسينها وتقديمها.

لمزيد من المعلومات حول المتخصصين في برنامج منح الشهادة في التعلم المختلط ، الرجاء زيارة الموقع التالي www.idi.no.

مجموعة عمل الاسوساي للتدقيق البيئي تقيم حلقة دراسية واجتماع العمل

ضيّف مكتب تدقيق الحسابات في مملكة تايلاند ال حلقة الدراسية السابعة حول التدقيق البيئي الى جانب الاجتماع السادس لمجموعة عمل الاسوساي حول التدقيق البيئي للفترة من29 – 31 كانون ثاني 2018 ، متنزه خاو ياي الوطني في ناخون راتشاسيما- تايلاند.

وحضر الاجتماع سبعة وخمسون مش اركاً من 24 بلداً عضواً في الاسوساي وبمشاركة فاعلة تبادلوا فيها خبراتهم عمليات التدقيق البيئي الوطني . وركزت الاجتماع الذي تضمن العديد من العروض التقديمية عالية المستوى على "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البيئي في محاولة لدمج وتعزيز استخدام تحليلات البيانات في عمليات التدقيق البيئي.

وتمت الموافقة خلال الاجتماع علي التدقيق التعاوني حول حماية البيئة المائية ، وكان قد اعرب 12 جهاز رقابي عن اهتمامهٍا بالمشاركة .وتطوع الجهاز الرقابي التايلندي لتولي هذه المهمة.

لمزيد من المعلومات حول الاسوساي وعملها في قطاع التدقيق البيئي ، الرجاء بزيارة الموقع الالكتروني لمنظمة الاسوساي.

التعاون بين منظمة الانتوساي والجهات المانحة

توحيد الانتوساي + المانحين + أجهزة الرقابة العليا = النجاح

الحاجة

تلعب السلطات الرقابية دورا حاسما في تعزيز الادارة المالية السليمة والمساءلة والشفافية. وان الاجهزه الرقابية العليا ، التي ينظر اليها إلى حد كبير على انها جهة رقابية مستقلة تعمل لصالح الشعب ،هي في مكانة تؤهلها للمساهمة. ومع ذلك ، وكثيراً ما يعيق نقص القدرات استغلال الإمكانية الكاملة للاجهزة الرقابية لأضافة قيمة ومنفعة لحياة المواطنين. وان مساعدة الاجهزة الرقابية العليا على تنمية هذه القدرات هو امر بالغ الاهمية .

THE INSIGHT

الدعم

- GLOBAL STOCKTAKING
- TRAINING PROGRAMS
- DONOR FUNDING
- RELATIONSHIP BUILDING
- SHARED IDEAS, EXPERIENCES

التحديات

- AUDIT GAPS
- TRAINING, DEVELOPMENT
- ECONOMIC LIMITATIONS
- TRANSPARENCY
- LACK OF POLICY, STRATEGIES

THE ACHIEVEMENTS

نفذ جهاز التدقيق في سيراليون خطط وسياسات استراتيجية تناولت العمليات الاساسية والبنى التنظيمية وضمت عملية التخطيط الاستراتيجي التي ادت الى نتائج مهمة رغم محدودية الموارد البشرية والمادية

اشراك اصحاب المصالح

شفافية افضل
مسائلة اكبر
مصداقية اعلى
ازدياد ثقة العامة
ارساء سياسات حكومية

تحسين القدرات

مثل اعلى
تطوير المهارات
تلافي ثغرات المسائلة
تطورات تكنولوجيا المعلومات
انفيذ سياسات استراتيجية

ترجمة ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق

بناء القدرات أحدث فرقا في حياة المواطنين

تلعب الأجهزة الرقابية دورا بارزا في تعزيز الإدارة المالية السليمة والحكومة الشفافة . وينظر الى الاجهزة الرقابية عموما كحراس مؤتمنين مستقلين يعملون على تحسين حياة المواطن . ولكن الافاق القائمة امام الاجهزة الرقابية لاضافة قيمة ومنفعة الى حياة المواطنين غالبا ماتواجه العراقيل نتيجة نقص المقدرة.

إن مساعدة المؤسسات العليا للرقابة على تعزيز هذه المقدرة التي هي بامس الحاجة اليها هو أمر بالغ الأهمية، وهو المجال الذي يشهد تسارعا في التعاون بين الجهات المانحة والإنتوساي. وقد تحقق الكثير من العمل والعديد من النجاحات منذ بداية التعاون في عام 2009 ،ومع ذلك ، فإن التواصل مع أهمية هذا العمل، وأهمية مهمة الجهاز الرقابي ، والأدوار الرئيسية التي يمكن أن يلعبها التمويل والدعم.

شهد مؤتمر الانتوسينت المنعقد في ابو ظبي في دولة الامارات العربية المتحدة الكثير من النقاشات حول النجاح ... ما هو وكيف يمكن تحقيقه . فتباينت تعاريف النجاح كثيرا بتباين مسيرة كل جهاز.

عندما يتعلق الأمر ببناء القدرات، وكذلك تحسين وتوسيع قدرات الجهاز ، فإن قصص النجاح تأخذ معنى جديدًا تمامًا. إنها تبلغ و تحفز و تلهم و تتيح لنا رؤية ما هو ممكن ، لا سيما عندما يكون الدعم موحدًا.

قد تستغرق معطيات النجاح بعض الوقت لتظهر للعيان، فبناء القدرات - التي تؤثر في نهاية المطاف على حياة المواطنين (وتضيف قيمة إليها)- لا تحدث بين عشية وضحاها، فقد يستغرق الأمر عدة سنوات في كثير من الأحيان، وه و ماينطبق على خمس تجارب ملهمة ومؤثرة من الأجهزة الرقابية في كل من بوتان وسيراليون وكيريباتي وتوفالو ومقدونيا.

جميع هذه التجارب وردت من مختلف إنحاء العالم وهي ذات اهمية على صعيد الدولة . وكلها تحققت نتيجة تضافر الجهود الهادفة الى تحقيق هدف مشترك .تسجل هذه ا لتجارب تاريخ المنظمات التي - وبدعم من الإنتوساي ومنظماتها الإقليمية والمانحين العالميين – تمكنت من تعزيز القدرة الداخلية التي أدت إلى تحقيق نتائج خارجية إيجابية.

جهاز الرقابة في بوتان يستجيب لتحديات مستجدة

يقول داشو تشيرنغ كزانغ المدقق العام في جهاز رقابة في بوتان (ساهم الدعم الخارجي في تعزيز القدرة المؤسساتية لمكتب التدقيق التابع لنا" ،

يتمتع الجهاز الرقابي في بوتان ، الذي أنشئ كهيئة تدقيق عامة مستقلة عام 1985 ، بتفويض واسع وإطار قانوني قوي لتطبيق توصيات التدقيق . وه و مدعوم أيضاً بدستور الدولة الذي يؤكد على أهمية الجهاز في إجراء عمليات تدقيق الأداء . على الرغم من هذه المزايا الهامة ، أظهرت تقييمات الأداء أن الجهاز واجه صعوبة في إجراء عمليات التدقيق التي (1) تلبي معايير الجودة المتوقعة من مجتمع التدقيق الدولي و (2) تحدث فرقا في حياة المواطنين.

عند تبني اطار عمل المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا في 2010 ،تلقى الجهاز الرقابي في بوتان مساعدات من خلال اليات دعم متعددة :

الجرد الدولي. تمخضت متطلبات وجهود دعم الجرد الدولي لمجتمع الاجهزة الرقابية لسنة 2010 عن تمويل البنك الدولي لمبادرة تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة الرقابية (برنامج 3i)، حيث أكمل الجهاز الرقابي في بوتان المرحلة الأولى في كانون اول 2014. يهدف البرنامج الذي نفذته مبادرة تنمية الإنتوساي الى دعم الأجهزة الرقابية في تطبيق المعايير الدولية للجهاز الرقابي .و كجزء من برنامج 3i، نفذ الجهاز الرقابي في بوتان عمليات تقييم للامتثال بالمعايير الدولية للاجهزة الرقابية لتشخيص الثغرات ورفع مستوى الوعي.

دعوة عالمية لتقديم العطاءات . في أعقاب الدعوة العالمية لتقديم العروض في عام 2011، دعمت الوكالة النمساوية للتنمية مقترح مشروع الجهاز الرقابي في بوتان الذي صمم لتعزيز الكفاءة المهنية في تقديم خدمات التدقيق. كجزء من هذا المشروع ، تم تطوير عدة أدلة وسياسات للتدقيق ، من بينها وثيقة سياس ةبشأن التدقيق من منظور النوع الاجتماعي.

تقييم إطار عمل قياس أداء الجهاز الرقابي. أجرى مكتب المدقق العام للنرويج وأمانة الجهات المانحة التابعة للانتوساي مراجعة النظير في عام 2013 باستخدام إطار عمل قياس أداء الجهاز الرقابي التجريبي.

صندوق تنمية قدرات الجهاز الرقابي . كما تلقى الجهاز الرقابي في بوتان دعماً من صندوق تنمية قدرات الجهاز الرقابي، بتم ويل من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية (سويسرا) ويدار من قبل البنك الدولي ، لدعم تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة الرقابية، مع التركيز على تحسين جودة التدقيق في جميع تدفقات التدقيق.

وبدعم من وكالة التنمية النمساوية ، أجرى الجهاز الرقابي في بوتان ثلاث عمليات تدقيق ارشادية تتبع إطار عمل معايير المحاسبة الدولية الجديد . ووفقًا لتقديرات اطار عمل قياس اداء الجهاز الرقابي، فقد

سجلت عمليات التدقيق الا رشادي أعلى بكثير من عمليات تدقيق المراجعة الأخرى، مما يدل على نجاح البرنامج وتحسن أداء الجهاز الرقابي في بوتان. كما قدم تقييم اطار عمل قياس اداء الجهاز الرقابي معطيات تخص الخطة الاستراتيجية للجهاز الرقابي في بوتان للسنوات 2015-2020.

اتسع نطاق النتائج المصاحبة لاعتماد اسس المهنية في التدقيق ليشمل اضافة الى الجهاز الرقابي تحد محلي مهم لاسيما في مجال الدين العام. فقد شارك الجهاز الرقابي في بوتان في برنامج تدقيق الدين العام التابع لمبادرة تنمية الانتوساي والممول من قبل وزارة الشؤون الخارجية النرويجية وفي تقرير تدقيق الجهاز الرقابي لسنة 2014 حول ادارة الدين العام وفي النقاش الموسع في برلمان بوتان حيث حصل على تعليقات ايجابية من وزارة المالية في بوتان .

استنادا الى توصيات التدقيق، قامت وزارة المالية بوضع سياسة الدين العام التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2016. وهو يقدم قيمة حدية واحدة وكلية اضافة الى قيم حدية قطاعية للدين الخارجي. وبعد تنفيذ السياسة بوقت قصير استحدثت وزارة المالية قسم جديد يعنى بشؤون الاقتصاد الكلي ومهمته هي "المحافظة على استقرار مستوى الدين العام ".

الجهاز الرقابي في سيراليون يدعم المساءلة و تعزيز العلاقات

اصبح الجهاز الرقابي في سيراليون منظمة مستقلة فاعلة في عام 2004 و واجه التحديات الدولية مبكرا .ان غياب الخطة الاستراتيجية و ادلة التدقيق وتغطية التدقيق المنخفضة ،و الموارد المالية و البشرية المحدودة ،وكذلك قلة او انعدام تسهيلات تقنية المعلومات و البنى التحتية كانت فقط بعض من العوائق التي واجهتهم .

خارجيا ،المؤسسات العامة الخاضعة للتدقيق كانت تخلو من التوثيق و الانظمة الاساسية ،مما يعيق اكثر قدرة الجهاز الرقابي على تنفيذ عمليات التدقيق .لا يقوم البرلمان بمراجعة تقارير التدقيق .في الواقع ، لم تنشر تقارير التدقيق ولا تؤخذ توصيات التدقيق بالحسبان .ان الدور الذي يلعبه الجهاز الرقابي في نظام الإدارة المالية العامة كان ضعيفا ،لاسيما بالنظر الى النقص في الأدوات المعدة لتوفير الرقابة ذات الصلة بكفاءة استخدام الاموال العامة

عند التفعيل على نحو كامل ،فان الجهاز الرقابي في سيراليون شرع فورا في تطبيق برامج تنمية القدرات الشاملة التي تدار من قبل وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة . الهدف من ذلك هو : تعزيز القدرات المهنية و المؤسساتية للجهاز الرقابي و تنفيذ تفويضها في المطالبة بأنظمة وطنية . بدأت صورة الجهاز الرقابي تتطور على نحو كبير في عام 2016 جزئيا كنتيجة للنشاطات المتماشية مع مبادئ التعاون.

رئاسة قوية للجهاز الرقابي .هذا ما يميز المنظمة مع شركاء التنمية واصحاب المصلحة على مستوى البلد ،ومما يؤدي الى حيازة الجهاز الرقابي على اعلى المستويات عند التخطيط لتنمية القدرات

الدعم طويل الامد وعالي المستوى والمنسجم .دعمت وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة الجهاز الرقابي في سيراليون من خلال مساعدة تقنية تنمية القدرات المهنية والمؤسساتية و التنظيمية . تطور الدور القيادي الذي تقوم به وزارة التنمية الدولية البريطانية إلى دور تسهيلي - دعم المبادرات التي يقودها الجهاز في تطوير التوجيه والقدرات في عمليات التدقيق المالي والامتثال والأداء.

وقدم شركاء تنمية اخرون دعم مفيد ، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي ؛ المفوضية الأوروبية؛ والبنك الدولي ، وكلها جهود منسقة وفقًا للخطط والبرامج الرئيسية للأجهزة الرقابية في سيراليون.

تقييم اطار عمل قياس اداء الجهاز الرقابي . خضع الجهاز الرقابي في سيراليون الى تقييمين ضمن اطار عمل قياس اداء الجهاز الرقابي لعامي 2012و2016 . وتظهر النتائج تقدم الأداء بالإضافة إلى مجالات التي تخص التطور .

صندوق تنمية قدرات الجهاز الرقابي .دعم صندوق تنمية قدرات الجهاز الرقابي تعزيز القدرات المهنية

المشاركة الدولية. كما استفاد الجهاز الرقابي من المشاركة النشطة في الساحة الدولية ، مستفيداً من المنافع العامة العالمية للإنتوساي وبرامج تنمية القدرات الإقليمية عبر منطقة الجهاز الرقابي الأفريقي الناطق باللغة الانكليزية و مبادرة تنمية الانتوساي.

إصلاحات الإدارة المالية العامة. وقد عززت إصلاحات إدارة الشؤون المالية العامة التقارير التي تنشر بانتظام وفي الوقت المناسب من قبل المدقق العام . تتضمن "استراتيجية الادارة المالية العامة لسيراليون سنة 2014-2017" ملاحظات الجهاز.

تبين مقارنة اداء الجهاز الرقابي في سيراليون من عام 2002 الى عام 2016 التطورات الكبيرة

قام الجهاز بتنفيذ استراتيجيات وسياسات سليمة تعالج عمليات التدقيق الأساسية والهياكل التنظيمية لتشمل التخطيط الاستراتيجي والتدريب المهني وإدارة أصحاب المصلحة ، مما أدى إلى تحقيق نتائج مهمة على الرغم من ال موارد البشرية والمالية المحدودة . تشير تقييمات الانفاق العام و المساءلة المالية المتكررة إلى أن نطاق التدقيق الخارجي وطبيعته ومتابعته قد تحسَّن باستمرار منذ عام 2007 ، بما في ذلك التوسع بنسبة 21٪ في تغطية التدقيق ، تعزيز جودة أعمال التدقيق المالي والامتثال ؛ وإنشاء تدقيق للأداء كمجال تدقيق.

أدى تعزيز العلاقات مع لجنة الحسابات العامة إلى تحسين التدقيق البرلماني في تقارير التدقيق و وصول الجمهور إلى تقارير الجهاز الرقابي وبث جلسات استماع لجنة الحسابات العامة بشكل علني.

ويستخدم شركاء التنمية المعنيون بدعم الميزانية نتائج الجهاز الرقابة في سيراليون على نطاق واسع لرصد المخاطر الائتمانية والدخول في حوار مع الحكومة الوطنية.

إن الاستخدام الفعال للموارد القليلة ، وتحديد فرص التحسين ، و دعم المساءلة الحكومية وتعزيز الشفافية ليست سوى أمثلة قليلة على كيفية مساهمة الاجهزة الرقابية .

ويشمل تأثير الجهاز الرقابي في سيراليون التدقيق الفوري للمكتب بشأن إدارة موارد الإيبولا لعام 2015. سمح التقرير المتعلق بسوء الإدارة والفساد في استخدام أموال مساعدات فيروس إيبولا بإجراء مناقشات قوية بين أصحاب المصلحة وأدى إلى زيادة الضغط من أجل المساءلة.

"تبنينا الدعم المستمر الذي يقدمه شركاء التنمية التابعين لنا وبرامج تطوير التناسق مع خططنا الاستراتيجية . نأمل أن تستمر المساعدة الإنمائية المكثفة حتى نتمكن من إحداث تأثير على قدراتنا المستدامة . "- السيدة. لارا تايلور بيرس ،المدقق العام في سيراليون .

اجهزة الرقابة في كيريباتي وتوفالو تغلق فجوة المساءلة من خلال التعاون الإقليمي

تمتلك العديد من دول الجزر الصغيرة في المحيط الهادئ ، بما في ذلك الاجهزة الرقابية في كيريباتي وتوفالو قدرات محدودة على التدقيق. اعتبارا من عام 2009 ، لم يكن كلا الجهازين قد أتموا التدقيق في الوقت المناسب . كان لديهم تراكمات تدقيق كبيرة وناضلوا لمواكبة التغييرات في معايير الإبلاغ المالي الدولي.

كان نقص الموارد البشرية تحديا رئيسيا . ويتطلب التدقيق غير المحدود بوقت للحسابات الحكومية تقليل المساءلة عن استخدام الأموال العامة في كيريباتي وتوفالو ، لأن البرلمانات والمواطنين لم يحصلوا على تأكيدات بأن الأموال قد أنفقت كما يجب.

قامت جمعية المحيط الهادئ للاجهزة الرقابية ، وهي منظمة إقليمية تابعة للإنتوساي ، بتصميم برنامج دعم التدقيق دون الإقليمي على وجه التحديد لمساعدة بعض من الأجهز ة الرقابية الأصغر والأكثر ضعفاً التي تواجه تحديات مماثلة مع قدرات الموظفين ومناهج و أنظمة التدقيق . وارتبط البرنامج بخطة الباساي الإستراتيجية وبرنامج عمله ،و مبادرة التدقيق الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ.

يعمل برنامج دعم التدقيق دون الاقليمي من عام 2009 إلى عام 2016 ، ويدعم بناء قدرات الجهاز الرقابي في كيريباتي وتوفالو من خلال مساعدتهما في انهاء التدقيق المالي ، وتدريب موظفي الجهاز ، وتحسين تبادل المعلومات. وقد تم تحقيق هذا الجهد من قبل فريق من الموفدين من كل دولة مشاركة ودعمهم من قبل استشاريين ساعدوا في تدقيق الحسابات العامة باستخدام معايير التدقيق المحدثة.

قام بنك التنمية الآسيوي ، من خلال الصندوق الياباني للحد من الفقر ، بتمويل برنامج دعم التدقيق دون الاقليمي . بالإضافة إلى ذلك ، كانت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة النيوزيلندية الممول الأول لأمانة الباساي ، التي ساعدت في تنفيذ البرنامج.

زادت كفاءة والثقة والخبرة الموظفين بشكل ملحوظ من خلال برنامج دعم التدقيق دون الاقليمي.

اصبح الجهاز الرقابي في كيريباتي الآن على اطلاع دائم بجميع عمليات التدقيق الحكومية ، وقام ا لجهاز الرقابي في توفالو بتدقيق جميع البيانات المالية المقدمة ، بما في ذلك البيان المالي الحكومي الكامل لعام 2015.

وقد ساهم انهاء تدقيق الحسابات الحكومية بكاملها في الوقت المناسب بشكل ايجابي في توفير المعلومات المالية الحالية والموثوقة للحكومات المعنية في إ عداد الميزانيات وفي صياغة السياسات ذات الصلة ، والتي ستفيد المواطنين.

كانت النتائج في الباساي ممكنة مع دعم المانحين الذي يتماشى مع الخطة الإستراتيجية لمبادرة التدقيق الاقليمية في المحيط الهادئ والباساي ، مما أدى إلى حسن تنسيق الدعم الخاص بجميع الأجهزة الرقابية في المنطقة.

وقد مكن النهج الإقليمي الذي تتبعه الباساي في تنمية القدرات من استخدام الموارد النادرة بطريقة فعالة ، حيث تم تحقيق التآزر وعملت الأجهزة الرقابية النظيرة معا لتحسين الأداء على مستوى البلد . ويشمل النهج تدريب الموظفين وتنميتهم ، وتقاسم الموا رد على المستوى الإقليمي ، ومواءمة السياسات لتعزيز القدرات الوطنية.

وعلى أساس نفس النهج الإقليمي ، صممت أمانتا مانحي الانتوساي و الباساي برنامجاً لقياس الأداء يرتبط مباشرة بالأولويات الإقليمية للباساي. بتمويل من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية ، تسهل المبادرة الموضوعة حديثا تقييم إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية للعديد من الأجهزة الأصغر حجماً في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ . وباستخدام مزيج من التقييمات الذاتية ومراجعات النظراء ، يتمثل الهدف في التعامل بفعالية مع التحديات المرتبطة بالموظفين والقيود على المهارات.

ولاحظت السيدة ماتريتا ريمان ، المدقق العام في كيريباتي ، " تمكن الموظفون من نقل المهارات إلى موظفين آخرين خلال فترة برنامج دعم التدقيق دون الاقليمي ".

تنسيق الدعم و التوافق ادى الى تكنولوجيا مستدامة للجهاز الرقابي المقدوني

تعتبر تكنولوجيا المعلومات مهمة في توفير أعمال تدقيق الجودة ، وقد جعل الجهازالرقابي المقدوني إنشاء وتنفيذ نظام إدارة التدقيق أولوية قصوى . اغتنم الجهاز الرقابي في مقدونيا الفرصة للحصول على المساعدة في جعل هذا المشروع حقيقة واقعة من خلال النداء العالمي لتقديم مقترحات عام 2011.

أعربت وزارة الشؤون الخارجية النرويجية عن رغبتها في دعم الجهاز الرقابي لضمان قدرات تكنولوجيا المعلومات المستدامة وتعزيز الحوكمة الرشيدة . قدم مكتب المدقق العام للنرويج مساعدة فنية لتنفيذ المشروع ، وفي ايلول 2012 ، وقع الجهاز الرقابي المقدوني و مكتب المدقق العام للنرويج على مذكرة تفاهم كانت بمثابة بداية تعاون لمدة خمس سنوات.

كان الهدف العام للمشروع هو تحسين جودة عمليات تدقيق الجهاز الرقابي المقدوني ، وسيقوم به نظام إدارة التدقيق من خلال توحيد المعايير وتوحيد الوثائق وضمان أمن المعلومات والسرية . كما سيزيد نظام ادارة التدقيق من الكفاءة عن طريق تقليل الوقت المرتبط بتوثيق ومراجعة أوراق التدقيق ، مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية . تعزيز إنتاجية و جودة تدقيق الجهاز الرقابي المقدوني يعني تحسين الإدارة المهنية والفعالة لأموال دافعي الضرائب ، بالإضافة إلى الانضباط والمساءلة المالية للقطاع العام

شكل الجهاز الرقابي في مقدونيا فريقا أساسيا من المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والموظفين الذين يمثلون مختلف الأقسام . تم إدراج المدققين كخبراء موضوع في عمليات تدقيق الخطط وإنشاء تدفقات تدقيق.

التزام ثابت ودعم قوي من الإدارة ، أدى إلى استكمال مهام المشروع بنجاح وفي الوقت المناسب ، والتي شملت مشروع دراسة جدوى ، ورفع مستوى البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات ، وتطوير وتنفيذ سياسة أمن تكنولوجيا المعلومات ، وإنشاء إجراءات تقنية و تشغيل و صيانة يومية ، وتطبيق التدقيق التجريبي باستخدام نظام إدارة التدقيق ، وتصميم برنامج تدريبي لاستخدام وصيانة نظام إدارة التدقيق .

تم تفعيل نظام إدارة التدقيق كجزء من برنامج العمل السنوي الخاص بالجهاز الرقابي في مقدونيا لعام 2017. نظام إدارة التدقيق هو أكثر بكثير من نظام سير أعمال التدقيق و إد ارة الوثيقة - إنها أداة تبادل المعرفة التي تقدم إرشادات للمدققين طوال عملية التدقيق بأكملها . ستستخدم مدخلات المدققين بشأن تطبيق واستخدام نظام ادارة التدقيق لتعديل النظام و تطويره باستمرار.

"الدعم غير الذاتي والإرشاد المهني من زملاء في مكتب المدقق العا م في النرويج، الذين كانوا معنا خلال هذه العملية ، إلى جانب دعم وزارة الشؤون الخارجية النرويجية ، جعل هذا المشروع حقيقة ." الجهاز الرقابي المقدوني .

بخصوص تعاون مانحي الانتوساي

لمعلومات اكثر حول تعاون مانحي الانتوساي ،الرجاء زيارة موقعنا الالكتروني http://intosaidonor.org تتوفر سبل الاتصال بنا على صفحة "اتصل بنا "

المانحين

الاجهزة العليا للرقابة
مصرف التنمية الافريقي
بنك التنمية الاسيوي
استراليا
النمسا
بلجيكا
كندا
المفوضية الاوربية
فرنسا
التحالف العالمي للقاحات و التحصين
بنك التنمية الأمريكي
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
صندوق النقد الدولي
ايرلندا
بنك التنمية الإسلامي
هولندا
النرويج
منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي
السويد
سويسرا
الصندوق الدولي
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
البنك الدولي

اجهزة الرقابة العليا العاملة في بيئات صعبة تتبادل الرؤى والأفكار

بقلم اوسكار كارنباك، رئيس فريق العمل- فريق عمل لجنة بناء القدرات التابعة للانتوساي لدعم أجهزة الرقابة العليا التي تعمل في ظروف هشة.

نظم مؤخرا فريق عمل لجنة بناء القدرات التابع لمنظمة الانتوساي المكرس لدعم اجهزة الرقابة العليا التي تعمل في بيئات صعبة على وجه الخصوص اجتماعاً في جوهانسبيرغ- جنوب افريقيا. التقى سبعة من المدققين العامين الذين يقودون حاليا الاجهزة الرقابيةذات الخبرة في العمل في مثل هذه البيئات مع أعضاء فرق العمل والمشاركين من المنظمة الافريقية لاجهزة الرقابة العليا الناطقة بالانكليزية.

تضمن الاجتماع تدريبات عملية تفاعلية ومناقشات في بيئة مفتوحة تتيح للمشاركين مناقشة مختلف التحديات والاطلاع على أمثلة واقعية وتحديد المجالات التي تتطلب بحثها مستقبلاً.استندت مواضيع الاجتماع الى "بناء الدولة في الظروف الهشة"، وهي ورقة لفريق العمل اعدها السيد ديفيد كولدزورثي والسيدة سيلفيا ستيفانوني تتناول دور اجهزة الرقابة العليا والشركاء الدوليين .ركز المنتدى الذي استضا فه جهاز الرقابة العالي في جنوب افريقيا على بضعة اسئلة ارشادية هي :

- ما هي التحديات التي تواجهها اجهزة الرقابة العليا في البيئات الهشة؟
- كيف يمكن التغلب على هذه التحديات؟
- باي الطرق يمكن لاجهزة الرقابة العليا دعم بعضها البعض لانجاز مهامها ولتصبح مؤسسات قوية وتسهم في بناء الدولة؟

المفاهيم والتعريفات

ان مصطلح الهشاشة هو مفهوم مثير للجدل . ففي الاجتماع اذ لم يشعر عدد من اجهزة الرقابة العليا بالراحة في تأييد هذه المفردة .كان منطلق فريق العمل هو فكرة ان الوضع الذي يعمل فيه الجهاز الرقابي لا يعد بأي حا ل من الاحوال وصفاً للجهاز نفسه.

يلتزم فريق العمل بالمفردات المستخدمة في مجتمع التنمية الدولي حيث ان المؤسسات مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والامم المتحدة والبنك الدولي جميعها تستخدم مفردة "الهشة " لوصف الظروف التي تشكل حالة الاوضاع الصعبة لا سيما في البلدان النامية. وكما جرت العادة ، فقد عرّف مجتمع المانحين الهشاشة من حيث عدم الاستقرار (التسويات السياسية او الحد من العنف)، لكن من المفيد تطبيق التعريف الاشمل الذي طرحته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والذي يشمل الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

بالنسبة لاجهزة الرقابة العليا، قد تشمل الاوضاع الهشة عوامل مختلفة- بدءاً من نقص الكادر المدرب وانتهاءً بالصعوبات في متابعة مسار التدقيق . واحدى المسائل التي خرج بها الاجتماع هي ان التحديات التي تواجهها الاجهزة الرقابية في الاوضاع الهشة تماثل تلك التي تواجهها اجهزة الرقابة العليا الاخرى بيد ان الوضع الهش قد يفاقم صعوبة التصدي للوضع غير المرغوب به و(ايجاد الحل له). وعلاوة على ذلك ، قد تواجه بعض الاجهزة الرقابية مظاهر عدة للهشاشة في آن واحد مما يؤدي إلى تحدٍ أكبر.

ويمكن الاطلاع على النقاش المستفيض بشأن الهشاشة في البنود المرجعية الخاصة بفريق العمل.

مصادر الدعم المحتملة .. الفرص

عندما يجتمع المدققون العامون المهنيون والملتزمون لمناقشة الاوضاع، يحدث شيء استثنائي. فسماعنا للتفاعل المتكرر والصادق بين القادة التنفيذيين في المناصب العليا كان شيئاً ايجابياً. فقد اغتنموا هذه الفرصة للتعلم من بعضهم البعض ولفهم اسباب اجراءات معينة والنتائج التي اسفرت عنها.

ومن بين المواضيع المهمة التي نوقشت :

- تعيين الكادر المهني والتمسك به.
- النهوض بمهارات الكادر ليكون بمستوى المهام.
- تحسين جودة التدقيق.
- تنفيذ المع ايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا في بيئة لا تكون بالضرورة مؤاتية .

شملت المداولات المستندة الى السيناريو التركيز على الحاجة المحتملة لدليل ارشادي اضافي من الانتوساي لاجهزة الرقابة العليا في بيئات صعبة الى حد معين . ماذا لو ان حدثاً استثنائياً (كارثة طبيعية او اضطراب سياسي) تسبب في اختفاء مسار التدقيق؟ هل يساعد الدليل الارشادي للانتوساي اجهزة الرقابة العليا في تحري الكيفية للمضي قدماً ؟ وعموماً، كانت الاجابة"نعم".

المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا . اقترح عدد من المشاركين تطبيق المعايير الدولية لاج هزة الرقابة العليا مما يشير الى الامتناع عن إبداء الرأي ان لم يكن من الممكن اصداره . رأى معظم المشاركين بعدم وجود حاجة لدليل ارشادي اخر من الانتوساي لان المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا المعتمدة تنص على مثل هذه الاوضاع.

المنظمات الاقليمية. أعرب ممثلو أجهزة الرقابة العليا في الاجتماع عن ضرورة التوجه الى منظمة الافروساي الناطقة بالانكليزية، حيث يمكنها بصفتها منظمة إقليمية، تقديم المساعدة المناسبة وذات الصلة.

النتاجات المهنية . بالنسبة لاجهزة الرقابة العليا غير القادرة على ايجاد الدعم من منظمة اقليمية، أشار المشاركون إلى إن النتاجات المهنية الخاصة بالإنتوساي الملائمة بيئياً قد تكون مفيدة ايضاً.

المعرفة وتبادل الخبرات . تمت الاشارة ايضاً الى التعاون المتزايد مع اجهزة الرقابة العليا المجاورة والاقليمية، حيث تزيد البيئات المشابهة من احتمالية عقد الأجهزة الرقابية لمقارنات للتجارب بشكل أفضل.

دعم المانحين . يمكن لاجهزة الرقابة العليا المساهمة بشكل بناء في بناء الدولة من خلال توفير معلومات أكثر تفصيلاً عن المواضيع التي لا يمكن فيها إصدار رأي بسبب عدم كفاية الوثائق. إن القيام بذلك يعطي أهمية للجهاز الرقابي من خلال إظهار القيادة القوية والالتزام المهني وإظهار الجهود لزيادة جودة التدقيق. غالباً ما يكون التدقيق الخارجي القوي مكوناً هاماً للمانحين الذين يحاولون توجيه الأموال باستخدام نظام البلد.

العمل المستقبلي

تتبلور الافكار الجيدة في البيئة المناسبة اذ خرج الاجتماع بالفعل بعدد من الاقتراحات الإبداعية والمثيرة للاهتمام للافاق المستقبلية - للاجتماع ولفريق العمل ايضاً . فقد اقترح المشاركون مجالات تعاونية إضافية لتشارك الخبرات المتبادلة ، بما في ذلك الندوات عبر الإنترنت التي تركز على الموضوعات المتعلقة بالهشاشة. يمكن حينئذ استكمال هذه الجلسات بمناقشات عبر الإنترنت.

إن المبادرة التي تكتسب الاساس ، والتي يمكن بل ويجب أن يساهم فيها الكثيرون هي تجميع "قصص النجاح" التي تسلط الضوء على الممارسات الجيدة في التغلب على التحديات. ويعكف كل من جهاز الرقابة العالي في ليبيريا ومبادرة تنمية الإنتوساي حالياً ضمن فريق العمل على جمع أمثلة عملية لمثل هذه النجاحات.

حثت النتائج الإيجابية للاجتماع الافتتاحي فريق العمل إلى ايجاد مزيد من الفرص التفاعلية بين الأعضاء. ولإثراء المناقشات، رحب فريق العمل بالمزيد من التعاون من اجهزة الرقابة العليا على صعيد الجهود الحالية لمساعدة اجهزة الرقابة العليا التي تعمل في ظل ظروف صعبة تحديداً . تعرف على المزيد من خلال زيارة الموقع الالكتروني لفريق العمل www.intosaicbc.org/sais-in-fragile-situations/.

المجلـــــة الدوليـــــة

للتدقيق الحكومي

الموقع الالكتروني: intosaijournal.org
فيسبوك: facebook.com/intosaijournal
تويتر: twitter.com/intosaijournal
انستجرام: instgram.com/intosaijournal

ترجمة ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق